محضر الجلسة 392

التاريخ: الثلاثاء 28 ربيع الأول 1425 (2004/05/18)

الرئاسة: السد محمد فاضلي، الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث ساعات ونصف ابتداء الساعة الثانية و354 دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فاضلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين

بسم الله أعلن عن افتتاح الجلسة حضرات السادة المستشارين المحترمين عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس، يخصص المجلس هذه الجلسة الأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، وقبل الشروع في تناول موضوع جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لتلاوة ماجد من المراسلات، فليتفضل السيد الأمين مشكورا.

السيد أمين المجلس:

شكرا جزيلا

السادة المستشارين المحترمين

السيد الوزير

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 12 ماي الجاري إلى غاية يوم الثلاثاء 18 ماي، عدد الأسئلة الشفهية 37 سؤلا.

عدد الأسئلة الكتابية 3 أسئلة.

كما توصلت رئاسة المجلس بقرار لمجلس الدستوري رقم 04 - 569 وهو يتعلق بالتعديلات التي ادخلها مجلس المستشارين على المواد 5 و39 و52 من النظام الداخلي للمجلس، وقد قضى المجلس الدستوري بمطابقة هذه المواد للدستور، شكرا لسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين،

هناك - حضرات السيدات والسادة 3 إحاطة المجلس علما طبقا للمادة 128 من القانون الداخلي، والاحاطة الأولى وردت من فريق الحركة الوطنية الشعبية، فليتفضل السيد رئيس الفريق لاحاطة المجلس علما، يبدو ان السيد رئيس فريق الحركة الوطنية غير موجود بالقاعة، فلننتقل إلى الاحاطة الثانية السيد رئيس الفريق الكونفدرالي، فليتفضل لاحاطة المجلس علما.

السيد رئيس الفريق الكونفدرالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد لرئيس،

السيد الوزير،

الأخت والإخوة المستشارين،

من خلال الاحاطة نثير قضتين نعتبرهما أساسيان، أولا عملية الخوصصة وانعكاساتها السلبية، مجموعة من الميادين وسنعطي نموذجا وأيضا الجانب الاجتماعي للطبقة العاملة ويا للأسف اليوم يمكن أن نقول بأنه الممر ديال أي إصلاح وديال أي مشروع هو الاهتمام بالجانب الاجتماعي.

فالسيد الرئيس

يمارس عمال "ليديك" سلسلة من الاحتجاجات يطالبون فيها تطبيق مضمون رسالة السيد الوزير الأول الموجهة إلى السيد وزير الداخلية والقاضية بإدماجهم بعد أن مضى على هذه الرسالة المثارة إلى حوالي سنتين، ان شركة ليديك التي حلت محل شركة "ريضال" منذ سنة 1997، لتصبح مسؤولة عن تدبير توزيع الماء والكهرباء ومرفق التطهير السائل بمدينة الدار البيضاء، ألحقت 4200 مستخدما من أصل 5200 كانوا يشتغلون لحساب (لا راد) سابقا، في ما بقى 1000 عامل أقول 1000 عامل، لم يستفيدوا من هذا الإدماج وقد راسلت وزارة التشغيل السيد وزير الداخلية في الموضوع قبل سنة على رسالة السيد الوزير الأول قصد العمل على تسوية هذا الملف بناء الأول قصد العمل على تسوية هذا الملف بناء على الفقرة 7 من الفصل 754، من قانون الالتزامات والعقود والتي تنص على أنه إذا طرأ تغيير في المركز القانوني لرب العمل وعلى الأخص بسبب البيع أو تحويل مشروع، فان جميع عقود العمل الجارية يوم حصول على التعيير تستمر بين المالك الجديد للمشروع وكافة العمال والمستخدمين مما يخول للعمال الحق في الاندماج.

السيد الرئيس، إننا في الفريق الكونفدرالي نحيطكم علما بالوضع قصد معالجته طبقا للقانون وسيرا مع روح خاصة وان الوضع الاجتماعي لأسر هذه الشريحة من العمال تبعث على القلق، كما وبالمناسبة ننبه إلى منزلقات تطبيق الغير المحسوب لتوجه الخوصصة الذي أكدنا مرارا على انعكاساته السلبية على الشغيلة وأوضاعها الاجتماعية. شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد رئيس فريق الحركة الوطنية لاحاطة المجلس عملا، فليتفضل.

السد رئيس فريق الحركة الوطنية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

اتحاد الحركة الشعبية يتشرف بإحاطة حضرتكم علما ومن خلالكم المواطنين والإعلاميين، بأن بعض أساتذة المدرسة الوطنية للصناعة لكليميم قررت أولا الدخول في إضراب لأسبوع، وهذا الإضراب قابل طبعا للتجديد، والسبب في الواقع جد بسيط، لأنه هؤلاء الناس بغاو باش يستفيدوا من نفس الاستفادة التي يستفيد منها إخوانهم في التعليم العالي، بحيث أنه الأساتذة في التعليم العالي كاين اللي عنده حتى فوق 14.000، وهؤلاء الأساتذة ما هما إلا 71، وهذا 71 عندهم تقاعد من الصندوق المغربي للتقاعد، وهم يطلبون كإخوانهم باش يكونون في النظام الجامعي لمنح رواتب التقاعد، هؤلاء الناس الذين هم كما قلت 71 من ضمن أكثر من 14 ألف، عملوا جميع الوسائل باش يلقي هذا مطلبهم البسيط يتحقق لهم، تسناوا مدة كبيرة، ولكن لحد هذه الساعة ما كانت شاي شي استجابة لمطلبهم كما قلت البسيط.

إذن هذه الحالة هذه، ماذا سيترتب عليها ؟ على أنه ماغادي شاي يمتحنوا المهندسين والطلبة المهندسين، ما غادي شاي يتداول في امتحاناتهم، وبالتالي ستكون سنة بيضاء، هؤلاء الطلبة، التضحيات اللي تيعملوا الوالدين ديالهم باش يقريوا أولادهم وباش يكونهم وباش يوصلوهم لواحد مستوى ثقافي الذي يجعلهم على أنهم يضمن لهم عيشهم وكرامة نفسهم.. هنا كما قلت 71 أستاذ هذا يعني مرة أخرى عدد بسيط جدا - هنا نناشد جميع المسؤولين من الحكومة، من وزارة المالية، كل الضمائر الحية باش توقف مع هؤلاء الأساتذة وتوقف مع الطلبة الذين هم في أمس الحاجة باش يلقاوا يدوزوا هذه السنة هذه، وامتحاناتهم يراقبهم الأساتذة ويمكن لهم يدوزوا للطور الأعلى، وشكرا للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة الآن للسيد رئيس فريق الديمقراطي فليتفضل السيد الرئيس مشكورا.

السيد رئيس الفريق الديمقراطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس

في إطار المادة 128، نود احاطة المجلس علما على انه الآن وفي الساعة التي نتكلم كاينة ما يزيد على 400 باخرة، كينة في العيون الآن ديال الصيد الساحلي، واللي مشات باش تصيد الإخطبوط إلا انه، السيد وزير الصيد البحري، رخص ب 100 دون أن يعرف الآخرون ما هي المعايير والمقاييس المحددة في هذا الإطار، والآن هم يحاولون فتح الحوار مع السيد الوزير منذ البارحة، واليوم، لكن بدون جدوى مع كامل الأسف..

وإذا بقيت الحالة على ما هي عليه فراه سيعلون على إضراب عام وفي الوقت اللي سفن أعالي البحار تعطت لها 67٪ من حصة الإخطبوط وخرجوا كيصيدوا وحتى الدولة وحتى المكتب في الرسوم التي يتقاضاها يحدد ثمن الإخطبوط في 30 درهم، مع العلم إن الإخطبوط معروف انه لما كيطيح في الثمن يصل إلى 60 درهمن، فالتسعيرة اللي داروا: 30 درهم ويتخلص على 30 درهم ب7٪، حتى الدولة راها كتضيع الآن، وهذه أعالي البحار اخذوا 67 في اليوم من الحصة وخلاوا هذيك البواخر ديال الصيد الساحلي الآن واقفة، واللي حقيقة كتمثل طبقة كبيرة من المجتمع المغربي، وراها تحتج الآن، وراهم موجودين الآن في العيون، والسيد الوزير غائب مع كامل الأسف وباقي ما بغى تجاوب هؤلاء الناس، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

حضرات السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين،

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول إعمال هذه الجلسة وعددها 22 سؤالا، في البداية لدينا 6 أسئلة آنية موجهة إلى 4 وزارات وهي وزارة الفلاحة والتنمية القروية 3 أسئلة الوزارة المكلف بحقوق الإنسان سؤال واحد، وزارة الطاقة والمعادن سؤال واحد، وزارة التجارة الخارجية سؤال واحد. نستهل هذه الجلسة بسؤال آني موجه إلى السيد وزير الفالحة والتنمية القروية حول تفويت أراضي سوجيطا وصوديا للمستشارين المحترمين السادة: نور الدين بركاع، إدريس الراضي، احمد التويزى، أحمد بناء، عبد العزيز قريعة. الكلمة للأستاذ الراضي.

السيد المستشار إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد تضح من الجرائد الوطنية أن شركتي صوديا وسوجيطا قد شرعتا في عملية التفويت بعض أراضيها عن طريق انتهاز لفائدة.. المعاهد الفلاحية المختصة، كما راجت أيضا أن بعض الخرجين وقعت لهم مشاكل مع العمال في ضيعة من الضيعات لمنطقة عين الزرقاء...

فنسأل الحكومة بعد تعثر هؤلاء الخرجين بتفويتهم إلى ضيعة أخرى خالية من العمال.. ثم أكدت بعض المصادر أن مؤسسة عمومية خطيت أيضا بالموافقة المبدئية من السيد الوزير الأول في تفويت أراضي غابوية وقبلت بـ8.. بنفس الشكل التي تمت به عملية استحواذ هذه المؤسسة على الأراضي المتواجدة داخل المدار الحضري ونذكركم السيد الوزير المحترم أنكم قد صرحتم داخل لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية بهذا المجلس الموقر عند مناقشة موضوع صوديا وسوجيطا عند علمية تفويت أراضي الشركتين سيتم وفق دفتر تحملات واضح وبطريق سليم، وقد نحتج على ذلك بتفويت... السيد الوزير بوسائل الإعلام المرئية والمكتوبة وعلى صفحات الجرائد، إلا أن البيع النهائي، خصوصا بالنسبة للأراضي الغابوية يتم باتجاه معاكس لأنه يستبعد المستثمرين المغاربة الخواص الذين يتوفرون على كل المؤهلات بالنسبة للمجال الغابوي، وهذا ما يعتبر مسا بمادئ قواعد حرية المنافسة والصفقات العمومية..

ونتمنى - السيد الوزير - إن تتم إدارة هذا الجزء الهام في عهدكم بالشفافية الفردية نظرا لما عهدكم بالشفافية الفردية نظرا لما عهدناه فيكم من احترام لقواعد المنافسة وتشبث بالشفافية والوضوح.

ونتساءل السيد الوزير ما صحة ما تداولته الجرائد بخصوص تفويت أراضي لخريجي المعاهد؟ وما مصير الأراضي الغابوية؟ وما هي المعايير المعتمدة في تفويتها؟ هل يتم إشراك المجالس الجهوية للاستثمار في غرف الاستثمار والغرف الفلاحية؟ ولماذا لا يتم تشكيل لجن لدراسة الملفات على المستوى الجهوي؟ وأين وصلت عملية تفويت الأراضي الموجودة في المدارات الحضرية؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية، فليتفضل مشكورا.

السيد امحمد العنصر، وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس

شكرا للسيد الرئيس المحترم

بدء ببدء أطمئنكم أن ما صرحت به أؤكده هنا ولن يكون شيئا مما قيل ومما أتى في هذا السؤال، لان قضية الخريجين هي عقدة أبرمت سنة 2001، بين وزارة الفلاحة ووزارة التشغيل لمحاولة إدماج بعض الخريجين، والعملية حتى في أصلها لم تكن تتعدى 8000 هكتار إلا أنها توقفت في حدود 2000 هكتار لان فعلا هناك مشاكل، ليس المشاكل فحسب التي صرحتم بها في بعض الضيعات، ولكن المشاكل كذلك لدى الخريجين لإدماجهم في هذه العملية.

ففيما يتعلق بالنقطة الثانية أي مصير أراضي صوديا وسوجيطا، أولا كلمة التفويت ليست واردة لان قانون اليوم الذي نتحدث به واضح لا يمكن تفويت أراضي في ملك الدولة أبدا.. فلاحية. كل ما يمكن وهو كراء وهذا فعلا ما نحن مقبلون عليه ودفتر التحملات لم يخرج بعد، اللي هو فيه الأطوار النهائية وليس هناك ولن تكون هناك عملية بدون هذه الشروط. ففيما يتعلق كما قلت وكما صرحت بذلك بطبيعة الحال عدة مرات هذا دفتر التحملات فهو سيهم المغاربة والأجانب أي المستثمر بصفة عامة كيفما كانت هويته، يعني يكون مستثمر، لان الدراسة ستكون دراسة الملفات الاستثمارية، الملفات ستدرس من طرف لجنة وطنية تحت رئاسة السد الوزير الأول، وهذا ما جاء في المخطط، مخطط إعادة هيكلة صوديا وسوجيطا، ولم يتغير فيه شيء.

الأراضي الغابوية لا تملك صوديا وسوجيطا أراضي غابوية، لها قسط جد صغير لم يفوت، لم يقع كراؤه، بل هناك مطالبة من المياه والغابات التي تطلب أن تسترجع هذه الأراضي، لان كما تعلمون القانون واضح كذلك في هذا الباب، الأراضي المغروسة بأشجار لابد أن تعود إلى المياه والغابات، لكن لم يفصل بعد في هذا، وليس لي علم حتى بعد الملاقاة التي كانت بيني وبنكم السيد المستشار وبحثت في هذا الأمر، ليس هناك بتاتا هكتار واحد مما هو محسوب على صوديا وسوجيطا من الأراضي الغابوية تم كراؤه أو تفويته.

الأراضي داخل المدار الحضري فعلا كذلك هذا ليس هو السر قلنا أن لا بد لتمويل مشروع الهيكلة.. إعادة الهيكلة أن تباع هذه الأراضي، بيع منها قسط في مراكش، في الدار البيضاء، في أماكن اخرى إلى مؤسسة مالية CDG بثمن مفوض وثمن السوق والباقي كذلك هناك طرف سيباع للسكن الاجتماعي وهناك كذلك حتى الخواص يريدون اقتناء هذه الأراضي فهو مسموح لهم، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار التويزي

السيد المستشار احمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس

نشكر السيد الوزير على الإجابة الصريحة على هذا السؤال، والواقع لماذا تساءلنا على هذا السؤال بأراضي سوجيطا وصوديا، معلوم أن هاتين الشريكتين، الواقع هذا من سوء التدبير والتسيير ديال هذين الشريكتين اللي تعطات لهم الأراضي كانت في يد المعمر هذا بصريح العبارة، اعطيناهم فيرمات خدامين، والآن نتيجة هذا سوء التدبير وسوء التسيير أدى إلى تضرر هذا الملك ديال الدولة، هذا الملك ديال الشعب المغربي، تضرر ماشي 102 ملايير، ماشي 30 مليار déficit..الخ..

اذن مشاكل خطيرة جدا، الذي يتخبط فيه، إذن الكراء وإعادة كما قلتم هذه الهيكلة ديال هذه المؤسستين، احنا ما نقول شاي الهيكلة، لان اللي فات، فات، الفاسد لا يمكن هيكلته، إما نحيدوه أو نعاود النظرة فيما يخص هذيك الأراضي التي هي ملك الشعب التي أعطيت لهم في... أعطيت لهذه الشركات وهي منتجة وفي الأخير نرى مشاكل العمال، مشاكل تلك الضيعات.. واحد العدد ديال التسيب، هذا واحد النوع ديال التسيب ديال الأرضي.. فهذه السياسة نحن نشجعها على أننا ماشي غير ندير إعادة الهيكلة، نعيد إعادة الهيكلة تأهيل هذين الشركتين، ولكن يجب أن نحاسب المراقب، الناس الذين أدووا إلى إفشال هذيك السياسة الحكومية الأولى التي أعطت لهذين الشركتين - اعطتها أدوار طلائعية فيما يخص الفلاحة، فيما يخص عدد.. فيما يخص البحث الزراعي، فيما يخص عدد من المسائل..

ثم علاش تطرح هذا السؤال، احنا كبرلمان، كسلطة تشريعية، هذا برلمان عنده تفويض ديال الشعب، لماذا؟ لمراقبة الحكومة ومراقبة المؤسسات العمومية كذلك، هوآخر من يعلم، احنا كنقراوه في الصحافة، كنقول فلان راه مشى تم أعطى وهذا... نكون واضحين، واش هذا الشي صحيح أو ماشي صحيح، الله أعلم، حتى شي برلماني ما غادي يكون في راسو، ولكن كنسمع، كاع البرلمانيين كيسمعوا، هذا راه مشي، هذوا راه دفعوا ريسيتان، راه هذوا كيدير..

احنا الشفافية، احنا بغينا تكون واحد النوع من الشفافية والإشراك، هذه المؤسسة التي هي تمثل الشعب في تدبير هذا الملف، طبعا كاين الوزير الأول الذي هو المسؤول عليها، ولكن لابد لجنة الفلاحة لابد والبرلمان يكونوا على علم، ثم كذلك حتى الطرق تكون شفافة، ما يمكن شاي نستثنيو هذا، ما يمكن شاي نستثني القطاع إذا احنا كنطالب على ان احنا كبادرة حرة والى آخره، لابد ما تشجع الناس ديالولنا الذين هم مستثمرين في هذا المجال، لم نعط.. لم تكن امتيازات، ما خصناشاي نطيح..نقعد من دابا واحد 15 العام أو 20 عام ونرجع إلى ذيك السياسة اللي كانت، ذيك المغربة الأولى التي كانت والمشاكل اللي ترتبت المغاربة كلهم كيعرف وانتم تعرفون، المشاكل ترتبت عن هذيك السياسة ديال المغربة التي كانت، احنا ما بغينا شاي نطيح في نفس المشكل..

ولهذا ننبه الحكومة على أن من دور البرلمان أن يكون على علم بجميع دقائق الأمور، أقول بدقائق الأمور، هذه العمليات التي تطرأ الآن، احنا ما في راسناشاي، نقدر نغلط، نقدر تغلطنا الصحافة تقدر تغلطنا واحد عدد ديال الأساليب، ولكن إذا كان الجميع. إذا كان النقاش صريح وكانت الشفافية اللازمة في تدبير هذا الملف، لا أظن على أن حتى شى واحد ما غادي يكون دابا واحد 15 العام أو 10 سنين غادي يقول هذا فلان تدخل ليه، وهذا تدخل ليه فرتلان، هذا صاحب فلان، هذا نسيب فلان، وهذا تعطى... وهذه المشاكل اللي احنا... هذا قرن 21 جلالة الملك، إشارة جلالة الملك كانت واضحة في هذا المجال، ونتمنى على أنه هذا الملف يتم تدبيره بالشفافية اللازمة وإشراك البرلمان التي هي مؤسسة دستورية وإشراك كذلك الغرف الفلاحية وإشراك كذلك على مستوى الجهوي واستشارة وعمال والمسائل باش نكون واضحين فيما يخص تدبير هذا الملف، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للرد على التعقيب للسيد الوزير

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السادة المستشارين

ربما أنني لم أبلغ ما فيه الكفاية، أعتقد أقلت أن ليس هناك عملية تفويت أو عملية كراء في إطار هذا الملف لأن دفتر التحملات لم يخرج بعد، وان هناك اجتماعات والبرلمان، وأنا أقدره واحترمه بغرفتيه فعلا يجب أن يكون على اطلاع واتيت وبشهادة السيد المستشار نفسه أنني صرحت في اللجنة وأعطيت تفاصيل هذا البرنامج كله وكانت جلسة ستكون غدا في اللجنة كذلك على نفس الموضوع، لظروف أخرى تأجلت..

فإذن هنا لسنا مختلفين، الشفافية يجب أن تكون متفقين، والعملية راها في طورها وفي الأيام القليلة المقبلة سيكون هناك اجتماع آخر يعني شكلي، أما الاجتماعات التي هي مستمرة مع عدد من الجمعيات من الفاعلين في الميدان لإطلاعهم حتى على الطرق والكيفية التي ستتم بها معالجة الملف، إذن ليس هناك تخوف في هذا الملف، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، سؤال آني موجه لكم السيد الوزير يتعلق.. حول تأثير البرد على المنتوج الفلاحي للمستشارين المحترمين السادة: محمد المنصوري، حسن أبو العز، عبد الحميد البوجادي، عبد القادر قضاض. فليتفضل السيد المنصوري ليشرح السؤال مشكورا.

السيد المستشار محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

في البداية لابد من الاعتراف السيد الوزير بتقديم أسفي لأنني مجبر لطرح هذا السؤال مرة أخرى لأننا منذ 5 سنوات ونحن نرجع إلى هذا الموضوع قضية الجمعية، على أنه يعني جهة مكناس - تافيلالت، جهة فاس، تعاني من تبرير البرد.. عانت، كانت لنا هناك عدة لقاءات كانت لنا كما قلت أسئلة في اللجان هنا، الحكومة تعهدت آنذاك باش ستعمل آليات لمقاومة البرد، الفلاحين ينتظرون، لحد هذه الساعة هذا المشروع لازال لم ير النور، بعض الإشاعات تطلق وتقول على انه هذا المشروع ألغي، آخرون تيقول لك بأن الميزانية المخصصة تقلصت والخالة على أن كل سنة أشجار تلك المنطقة ومناطق أخرى تتقاس وتتكون ضيعات كبيرة وفي بعض الأحيان هذاك المنتوج يتهبط لدرجة على انه الإنسان تيكون عوال باش يشد واحد القدر نقدره 100٪ كيصبح أقل على 10٪ وهذه الحالة تيكون ماشي غير الفلاح اللي ضايع، بل حتى الدولة، حتى تيتصدر والعملة ما يتوصل.. نسألكم - السيد الوزير:

1- واش هذا المشروع مازال فيه الآمال ؟

2- فوقاش ستنجز ؟ وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة، فليتفضل

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد المستشار المحترم

فبطبيعة الحال ليس هنا شك أن هذه المناطق ديال الأطلس المتوسط على الخصوص يعني إقليم هي معرضة فعلا لموجات من البراد الذي يكون له تأثير سلبي على الخصوص الأشجار، أشجار من الفواكه والتفاح بالخصوص، من الفعل هنا عدة إمكانيات لمحاربة هذه الآفة جزئيا حتى لا نكون يعني نوهم أنفسنا، هناك ما يقوم به الفلاحون بأنفسهم حتى من هذه المولدات التي تحدثنا عليها لان أولا ليست هي غالية كثير، وثانيا التحكم فيها فوق الضيعة يكون أحسن.

هناك كذلك وسائل أخرى ديال الضمان، اليوم يعني شركات التأمين تيمكن لهم يضمن ضد هذه الآفة، ولكن مع ذلك كانت وضعت الحكومة في السنوات الماضية برنامج لتنسيق 75 مولد في هذه المناطق، وكان هذا البرنامج في الحقيقة بين وزارة الفلاحة والوزارة المكلفة بالمياه لأنها يهمها كذلك والأرصاد الجوية يهمها الأمر هي أيضا، فرصدت وزارة الفلاحة ما يقرب من 5 مليون درهم، ولم تنجز بطبيعة الحال هذا الغلاف لم يكن كافيا إلا بـ15 مولد وهي موجودة في صفرو، في ايفران والحاجب، البرنامج لم يقف، البرنامج هو هو. العائق هو عائق تمويلي، سنكثف الجهود لنتممه.

لكن أريد أن أقول كذلك إن عددا من أصحاب الضيعات لا يجب أن ينتظرون دائما أن الكل يأتي من الدولة، وأحسن دليل في هذه المناطق التي فيها الفواكه هناك عدد من الضيعات مجهزة ومحمية أحسن مما يمكن أن تحميها الدولة التي تضع مولد لمنطقة شاسعة ولا تأخذ بعين الاعتبار الأماكن التي فيها الأشجار، وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل للسؤال الآني الثالث موجه أيضا لوزير الفلاحة والتنمية القروية حول استعمال المبيدات الزراعية ببلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: خليد الهوير العلمي، مصطفى اشطاطبي، عمر اجمايلي، محمد عشاب، محمد بورمانة. فليتفضل احد المستشارين لشرح السؤال مشكورا.

السيد المستشار محمد عشاب:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين، أختي المستشارة

السيد الوزير

إن القانون رقم 42 - 95 المتعلق بتنظيم المبيدات المستعملة في الزراعة يجبر بالإضافة إلى أشياء أخرى بإعادة المصادقة على كل مبيد كل 10 سنوات بعد الترخيص لاستعماله، وفي هذا الإطار يجب التذكير انه في غياب إصدار مراسيم تطبيقه، قررت وزارتكم في أوائل سنة 2000 وهو تاريخ دخول القانون حيز التنفيذ بترخيص بصفة مؤقتة واستثنائية للمبيدات المرغوب فيها من طرف الشركات المعنية لمدة 4 سنوات حتى يتمكن الناشطون المعنيون في هذا القطاع ببلادنا من الاتصال بالشركة الأم للإدلاء بجميع المعطيات التي تثبت مكوناتها وعدم تسممها وتأثيرها على البيئة.

وللتذكير فالرخص التي منحت بصفة مؤقتة واستثنائية ولمدة 4 سنوات لأكثر من 350 مبيد، التي استوفت أكثر من 10 سنوات، رخص الستينات والسبعينات وحتى الثمانينات ستنتهي صلاحيتها في بداية شهر ماي 2004، هذا مع العلم أن جل تلك المبيدات لا تتوفر على دراسات تثبت المواصفات والشروط الضرورية لمعرفة مكونات تلك المبيدات، وجميع الدراسات المتعلقة بالتسمم على الإنسان سواء كان مستهلكا أو مستعملا والحيوان وتأثيرها على البيئة.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن جل هذه المبيدات التي رخص لها خلال الفترة المشار إليها، ليست لها الآن أي ارتباط بالشركات التي تستورد منها مما يشكل خطرا على الجميع..

لكل ذلك نسائلكم - السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون القيام بها لإعادة النظر في الترخيص أو المنع لاستيراد تلك المبيدات قبل التاريخ المحدد أي 15 مايو 2004، باعتبار أن هذه المبيدات تشكل خطرا حقيقيا ليس فقط على البيئة فحسب، بل على الإنسان والحيوان ايضا ؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم والكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

بالفعل وأنا اتفق معكم أن تداول المبيدات لا بد أن يحظى باهتمام كبير وبعناية لما يمكن أن يسببه من أضرار، وبالفعل جاء القانون الذي يسببه من أضرار، وبالفعل جاء القانون الذي أشرتم إليه 42 - 95 لتقنين كل الإجراءات المتعلقة بتداول هذه المبيدات، ومع العلم أن هذا القانون دخل حيز التنفيذ في 20 ماي 2000، وبالطبع كانت فترة استثنائية وهي التي أشرتم إليها بالنسبة لعدد من المبيدات التي لم يتم تجديد ترخيصها لكن منذ أوائل 2003 تم الاستشارة مع الهيئة الوطنية للمبيدات ووضع برنامج داخل في هذا الإطار الذي تكلمتم عنه لاستعمال المبيدات..

آه، عفوا برنامج لتقييم المبيدات المرخص لها قبل سنة 2000، وهكذا لم يتم تجديد الترخيص لحوالي 1200 مبيد زراعي، ولن يتم مستقبلا تجديد الترخيص إلا بالنسبة للمبيدات المسجلة والمتداولة ببلد المنشأ أي يعني إذا لم تكن تستعمل في بلادها لا يمكن أن تحظى بترخيص كذلك في المغرب.

هناك كذلك منع عدد من المبيدات للدخول للمغرب، ولو هي متداولة في بعض الدول.

ومنها إصدار قرار إداري لمنع استيراد المبيد المحتوى على مادة الزينوت.

إعداد مشروع قرار كذلك يقضي بمنع البراتيون اتيل والبراتيون ميتيل يعني لان لهم فعلا يمكن ان يتسببوا في أضرار للإنسان.

وتطبيقا للبرنامج السالف الذكر تم اتخاذ قرار يقضي بإدراج اسم الشركة المغربية التي كانت لوحدها هي التي تكون في الترخيص، ستكون الشركة المغربية والشركة المصنعة كذلك ليتم المراقبة عند الضرورة.

وللإشارة كذلك أن المبيدات تخضع لمراقبة مستمرة ماشي حين تنعطيو الترخيص تنخليوها، راه المراقبة هي دائمة في نقط البيع، في استعمال في الحقول، ولكن هناك تجديد كذلك في هذه العمليات وليس هناك بعد هذه

الفترة هذه مبيدات التي لم تدخل في إطار قانون 42 - 95، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم... مصطفى اشطاطبي... السي اجمايلي

السيد المستشار عمر اجمايلي:

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

أولا نشكر السيد الوزير على هذا الجواب على سؤالنا لكن رغم ذلك لنا تعقيب على هذا الجواب.

إن القانون 42 - 95 المتعلق بالمبيدات واضح كل الوضوح، لا يترك المجال لأي واحد أن يتلاعب به على حسب صحة المستهلك والمستعمل والحيوان والبيئة، فكل ما قد تقوم به مصالحكم المعنية فهو خرق للقانون الذي كلف الدولة زمنية طويلة لإنجازه ودراسته وخروجه لحيز التطبيق، كيف يعقل بالأمس القريب اهتزت الأصوات في هذا المنبر من كل الجهات من أجل تنظيم هذا القطاع واليوم نرجع إلى نقطة الصفر بسبب سوء التدبير وعدم تطبيق القانون، ولنا تساؤلات عديدة في هذا المضمار في الأسابيع الآتية.

السيد الوزير، الوضعية المزرية في هذا القطاع تدفع إلى خرق القانون جملة وتفصيلا، فعلي بسبيل المثال نخص الذكر في هذا الإطار.. المصادقة على ما يزيد على 350 مبيد التي انتهت أو ستنتهي مدة صلاحية رخصتها في هذا الشهر أي ماي 2004، فالمصالح المعنية لم تتوصل من الشركات المعنية بالدراسات الأساسية في مجال العيب التسممي والتأثير على البيئة والنتائج التحليلية إلى غير ذلك..

ولتفادي هذه الالتزامات القانونية قامت المصالح المعنية بالتشاور مع مستوردي المبيدات في إطار إعادة المصادقة للإدلاء فقط بوثيقة المصادقة في بلد من البلدان الصناعية برسالة توافقية من الشركة الصانعة للمبيد وهذا - السيد الوزير - يعد خرقا لم يشر لها أي بند من بنود القوانين المتعلقة بالمبيدات. أما الوثيقة الأولى فلا تؤخذ بعين الاعتبار إلا أن ترشيح مبيد الماء جديد ولأول مرة بالمغرب، وعندنا اطلاع على جميع الدراسات التي تثبت أن المبيد لا يشكل أي خطر على الإنسان والحيوان والبيئة فحسب، في الاستعمال المستهدف وذلك من اجل ترخيصه لمدة 4 سنوات وليس من اجل المصادقة عليه..

السيد الوزير، هذا يعتبر خرقا للقوانين وللأساليب المتبعة ستؤدي إلى ما لا تحمد عقباه، لأننا على علم أن أغلبية تلك المبيدات التي هي في صدد إعادة المصادقة عليها لا تستوفي الشروط الضرورية والمنصوص عليها قانونيا. وأكثر من هذا فتلك المبيدات ستتورد من بلدان وشركات أخرى غير الشركات المشار إليها المعنية، وبهذا يصبح المغرب مقبرة المبيدات التي استغنت عنها الدول الصناعية، ويكون بالتالي الإنسان سواء كان مستعملا أو مستهلكا لتلك المبيدات، التي تخلو من الجودة كما وكيفا، في خطر وعرضة لجميع التسممات.

وأخيرا فابتداء من الأسبوع المقبل إن لم نقل ابتداء من هذا الأسبوع سيتفاقم عدد المبيدات الموقوفة في جميع نقاط العبور، كالدار البيضاء واكادير وطنجة مما سيؤدي حتما لمصالحكم المعنية لترخيصها وذلك خرقا لبنود القوانين التي وضعتها وزارتكم الموقرة وكلفت المشرع بالسهر على إخراجها لحيز الوجود.

لهذا السيد الوزير نتمنى أن لا تكون الحكومة تحت ضغط اللوبيات وان تتحمل المسؤولية وانتم على رأس هذه الوزارة، على رأس هذه اللجنة المختصة انه نحن على علم باللوائح، هالهي عندنا ديال هذا الشي اللي ذكرنا، لتفادي بلادنا وشعبنا وفلاحتنا وغيرها.. من هذه الكارثة التي هي على الأبواب، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير للرد على هذا التعقيب

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس

أود فحسب أن يطمئن السيد المستشار والمجلس الموقر والرأي العام، لان هذه المسائل ديال المبيدات ما احناشاي.. أنا قلت بأن القانون ونحن فخورين أن المغرب له قانون ومطبق وفي هذا الميدان خصنا نكون واعيين بأن ما احنا شاي بوحدنا الذين نتعامل في هذا السوق، فنفرض لهذا الشيء الذي أشرتم إليه وهذا غير احتمال، راه كونوا متيقنين بأن هذا هو الميدان اللي اليوم لا المنظمات الدولية من منظمة الصحة، من منظمة الزراعة، ولا حتى في وسائل الانترنيت لوائح المبيدات الخطيرة كلها والممنوعة فهي منشورة، فلا

يمكن هناك ضغط وضغط قوي لا يمكن أن يتلاعب الإنسان بصحة المواطن.

وعندما قلت إن هناك 1200عينة من المبيدات منعت، وان هناك مبيدات منعت، معنى أن هناك مبيدات، يجب أن توجد لها الرخصة لان هي متداولة وليس فيها أخطار وسنبقى حريصين علي سلامة صحة المغاربة وزراعة المغرب، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم باسمكم جميعا اشكر السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية على مساهمته هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآني الموالي وهو متعلق بوزارة حقوق الإنسان حول إعادة صياغة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، للمستشارين السادة: خالد هوير، مصطفى اشطاطبي، محمد مرس، محمد عشاب، عبد المالك افرياط. فليتفضل احد السادة المستشارين لشرح السؤال مشكورا.

السيد المستشار عبد المالك افرياط:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

الأخت والإخوة المستشارون سؤالنا الشفوي الآني موجه إلى السيد وزير حقوق الإنسان وموضوعه إعادة صياغة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، كلنا يعلم انه هناك في الأفق وبالتحديد في أواخر ماي سيكون انعقاد للقمة العربي، ومن ضمن القضايا المهمة التي ستعرض على هذه القمة مسألة تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وقد أعدت اللجنة، لجنة الدائمة لحقوق الإنسان، في جامعة الدول العربية في يناير 2004 مشروعا للميثاق، إلا انه ورغم ما يحمله هذا المشروع من بعض الايجابيات مقارنة مع ما هو منصوص عليه بالميثاق الحالي، فانه لا يتماشى في العديد من مواده والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتجدر الإشارة أن هناك منظمات المجتمع المدني في العالم العربي التي عقدت قمة موازية بين 19 و23 مارس الماضي في بيروت انبثق عنها توجيه رسالة إلى القمة العربية بخصوص موضوعات كثيرة تتعلق بإصلاح النظام العربي ومن ضمنها مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

واعتبارا لكون قضية إقرار وتعزيز واحترام حقوق الإنسان اكبر واعتقد من أن تتصدى لها الحكومات لوحدها، والحالة هذه آن الأوان للاستماع إلى أصوات منظمات المجتمع المدني التي تدعو الحكومات العربية اليوم وهي تتهيأ لعقد القمة العربية إلى إعادة النظر بشكل جذري في الميثاق العربي لحقوق الإنسان بما يتلاءم وما تنص عليه المواثيق الدولية.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه جرى تبني الميثاق العربي من جانب جامعة الدول العربية سنة 1994، بيد انه لم يصادق عليه من قبل أي من دول الأعضاء في الجامعة. وفي مارس 2003 قرر مجلس جامعة الدول العربية تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وأصدر توجيهاته إلى اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان للقيام بذلك على ضوء التعليقات وأيضا الاقتراحات التي تتلقاها من الدول العربية، وبمشاركة خبراء في مجال حقوق الإنسان ومختصين قانونيين، وذلك من اجل تحديث الميثاق بما يتجاوب مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبما يخلص بلداننا من أي مظهر من مظاهر عدم احترام ذات المواثيق.

إن الظروف الداخلية أساسا تفرض ضرورة التسريع بخطوات الإصلاح في بلداننا العربية وفي مقدمتها إصلاح الميثاق العربي لحقوق الإنسان للحيلولة دون مخاطر الهزات والقلاقل وأشكال الفوضى التي تهدد الأقطار العربية في حال استمرار الوضع الراهن بما يهدد استقلالها واستقرارها ويعرضها للمزيد من التدخلات الأجنبية في شؤونها.

إننا واثقون من أنكم تدركون أن الأوضاع في مجتمعاتنا لم تعد تتحمل حالة الانتظار أو القيام بخطوات إصلاح محتشمة، ولذا فان السير في طريق الإصلاح وإقرار واحترام وتعزيز حقوق الإنسان لما هي متعارف عليها دوليا وبوثيرة أسرع هو السبيل الوحيد إلى تعزيز الأمن والاستقرار ونبذ التطرف والإرهاب، بينما يؤدي التردد في التعامل مع هذه القضايا بالشكل المطلوب إلى الفوضى والقلق..

لكل ذلك نسائلكم - السيد الوزير - حول الإجراءات والتدابير التي تعتزم الحكومة المغربية القيام بها على هذا الصعيد من اجل عدم تبني القمة العربية لمشروع الميثاق بصيغته الحالية لعدم استجابته لدواعي الإصلاح، ومطالب منظمات المجتمع المدني بشأن حقوق الإنسان، طبقا للأسس والمبادئ والقيم المتعارف عليها عالميا في هذا المجال؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للإجابة على السؤال للسيد الوزير المكلف بحقوق الإنسان، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد أوجار، الوزير المكلف بحقوق الإنسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون،

أولا أتقدم بجزيل الشكر للفريق الكونفدرالي على طرحه لهذا السؤال الحيوي والهام. بطبيعة الحال لست في حاجة لان أذكر أمامكم التردي الذي وصل إليه الوضع العربي العام والمشاكل التي يتخبط فيها العربي، كما لسيت بحاجة لان اذكر أمامكم بأنه عمرو ما كان بحال هذا الوقت سؤال لإصلاح سياسي مسجل في أولويات العمل العربي المشترك لدرجة أن مؤسسة القمة العربية في دورتها المقبلة مدعوة للبت في هذا الموضوع، لما نتحدث عن الإصلاح السياسي بطبيعة الحال نتحدث على الديموقراطية ونتحدث على الانتخابات نتحدث على تكريم المواطن العربي وتمتيعه بحقوقه وحرياته السياسية والمدنية، فبدأ المغرب مباشرة إصلاحاته السياسية بتوافق وطني وبالسيادة منذ سنوات طويلة وتتبعتم جميعا مختلف الإصلاحات.

فيما يتعلق بالموضوع على صعيد العالم العربي، أولا المغرب كان من المبادرين إلى طرح موضوع، تعديل الميثاق العربي لحقوق الإنسان، ومنذ ترأس المغرب للجنة الدائمة العربية لحقوق الإنسان بدأت واحد الدينامية وبدأ واحد النقاش وبدأ واحد الحوار حول هذا الموضوع، الموقف المغربي في هذه النقطة هذه هو موقف جريء بالنسبة للوضع العربي، والمذكرات الرسمية المقدمة من طرف المملكة المغربية في هذا الموضوع تتحدث على الحريات السياسية، على حقوق الإنسان، على حقوق المرأة، على الحق في التنمية، على الحريات النقابية، إلى آخره، وهذا الشيء مسجل في دواليب الجامعة..

إلا أن الوضع العربي يختلف من قطر إلى آخر، وان العمل في الآليات العربية يحتاج إلى تحصيل التوافق، لان الجامعة العربية تشتغل بقاعدة الإجماع، وهذا من المواضيع المطروحة نفسها للقرار على صعيد الإصلاح السياسي..

فأطمئن أن المغرب يقوم بدور رائد وان المغرب طرح مواقف منسجمة تماما مع المعايير الدولية ومنسجمة مع الدستور المغربي الذي يكرس هذه المعيير.

فيما يتعلق بالمجتمع المدني تشرفت بلادنا بأن احتضنت القمة الأولى للمجتمع المدني في شتنبر 2003، احتضنا قبل بيروت أول ندوة عربية.. في التعديل وفي صياغة الميثاق العربي الجديد لحقوق الإنسان بمشاركة كل الخبراء العرب العاملين في هذا المجال، مازلنا نسعى إلى جعل تكريس الحريات، وحقوق الإنسان مركز أساسي اللي بطبيعة الحال العمل العربي يظل محجورا بالتفاوت الكبير بين الأنظمة والأقطار العربية في مجال الحريات وحقوق الإنسان، والمغرب يسعى بدبلوماسية وبالصبر وبما يربطه مع الأشقاء من أواصر الصداقة إلى جعل مشروع الميثاق العربي الجديد لحقوق الإنسان في مستوى تطلعات المواطن العربي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الوزير الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم الأستاذ الشطاطبي.

السيد المستشار مصطفى الشطاطبي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بطبيعة الحال حرصا على طرح هذا السؤال قبل أيام من انعقاد القمة العربية، باش نوضع الحكومة المغربية في صورما يجري من نقاشات داخل الحركة الحقوقية في بلادنا وفي المنطقة العربية.

وما تتطلع إليه هذه المنظمات من إصلاحات سياسية ودستورية يستحيل بدونها إقرار واحترام وتعزيز حقوق الإنسان. كما أن غايتنا من جهة أخرى السعي إلى نقل رؤية بلادنا إلى القمة العربية فيما يخص إحدى أهم النقط المطروحة على جدول أعمالها وهي مسألة تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان لجعله ينسجم بشكل تام مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

السيد الزير، تعلمون جيدا وتدركون أن مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان يعد اختبارا ملموسا لمدى توفر إرادة سياسية لدى الحكومات العربية للإصلاح، ولكن للأسف فإن الميثاق بصورته الحالية المعروضة على القمة العربية هو دليل جديد على الابتكار لإرادة الإصلاح، بشكل كاف.

إن بلادنا بالفعل السيد الوزير تتحمل مسؤولية خاصة إزاء تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان:

أولا لكونها ولكوننا عبرنا بوضوح بديباجة دستورنا عن التزام بلادنا باحترام حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.

ثانيا تصديقنا على معظم المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ما يضع على عاتقنا مسؤوليات وطنية وإقليمية

ودولية يقتضي الوفاء بها الدفاع على قيم حقوق الإنسان، والديموقراطية والحق والقانون.

ثالثا: دينامية المجتمع المدني المغربي لاسيما منظمات الحقوقية التي يتعين الإنصات إلى مطالبها بشأن الارتقاء بحقوق الإنسان.

إننا، السيد الوزير، لا ننكر أهمية الخطوات التي أنجزت في مجال حقوق الإنسان، إلا أننا كنا، والقمة العربية على الأبواب، أن تبادر وزارة حقوق الإنسان إلى فتح نقاش واسع بين كل فعاليات المجتمع المدني ذات الصلة حول تحديد الميثاق العربي لحقوق الإنسان، خاصة وأن بلادنا بالفعل - السيد الوزير- تترأس منذ 3 سنوات لجنة حقوق الإنسان في الجامعة العربية.

إن قضية تعزيز واحترام حقوق الإنسان أكبر من أن تتصدى لها أية حكومة لوحدها، ولذلك كان من المفيد أن نتصور تصورا مشتركا مع منظمات المجتمع المدني بشأن إصلاح منظومة حقوق الإنسان العربي وتقديمه إلى الجامعة العربية.

لقد سمعنا السيد الوزير على مبادرات من هذا القبيل قامت بها عدة منظمات غير حكومية، وفي مقدمتها منظمة العفو الدولية، فرع المغربي، ولذا عقدت أهم المنظمات - كما أشرتم في بيروت - الغير الحكومية. من ضمن هذه الجمعيات الحقوقية المغربية، وقد كان من الأفيد - السيد الوزير- أن تحتضن بلادنا هذا المنتدى باعتبارنا نترأس اللجنة العربية لحقوق الإنسان.

ولذلك سؤالنا كان يتوجه ليس فقط لأحتكم آالسيد الوزير على تدارك الآمر العمل على أن يكون موقف الحكومة المغربية في القمة المقبلة موقفنا ايجابيا ومبادرا لدعم مبادرات المنظمات المذكورة لإصلاح الميثاق العربي لحقوق الإنسان ليلتصق ويتماشى مع المواثيق والمعايير الدولية، وإنما أيضا لإتاحة المجال في المستقبل لفتح قنوات مؤسسية للحوار والتفاعل المتبادل بين الحكومة والمنظمات الغير الحكومية على النحو الذي يجري في كافة أنحاء العالم الأخرى، فبدون ذلك لا يمكن الحديث عن شراكة حقيقية ما بين الحكومة والمجتمع المدني وبالا حرى ضمان ما نأمله جميعا من حضور موسع دوليا وإقليميا لبلادنا في الخريطة العالمية، وشكرا لكم السيد الوزير، وشكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السد الوزير من أجل الرد على التعقيب.

السيد وزير حقوق الإنسان:

شكرا، غير بغيت نطمئن السيد المستشار المحترم...

السيد رئيس الجلسة:

رجائي، رجاء الرئاسة من السادة الوزراء والسادة المستشارين التقيد بالوقت حفاظا على ما تبقى من الأسئلة.

السيد وزير حقوق الانسان:

غير لكي أطمئن الفريق المحترم بأن المغرب تقدم بمذكرة رسمية فيها كل ما تحدثتم عنه السيد المستشار المحرم، وأنه أيام 25 - 28 شتنبر 2003، بمدينة الدار البيضاء تم إشراك كل هذه المنظمات التي ساهمت في لقاء بيروت في تحديد الخطوط العامة للميثاق العربي، المشترك، وكانت هذه المنظمات ترغب في أن ينعقد لقاء ثان في الدار البيضاء، حتى لا يساء، لاعتبارات دبلوماسية عديدة، فهم احتكار المغرب لهذه اللقاءات، مشى هذه اللقاء إلى قمة بيروت وفي القمة في بيروت تمت الإشادة بموقف المغرب وبمذكرة المغرب فيما يتعلق بالمشروع، مشروع تعديل الميثاق العربي، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الآني الخامس موجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن حول انعكاسات ارتفاع الأسعار، أسعار البترول وانعكاسته على الاقتصاد الوطني، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، الحبيب العلج، الخيري بلخير، محمد طلحة، عمر بنونة الوردي. فليتفضل احد السادة المستشارين لشرح الشؤال الأستاذ العلج.

السيد المستشار الحبيب العلج:

شكرا السيد الرئيس

الإخوة الوزراء،

السادة المستشارين،

يعرف البترول في الآونة الأخيرة اكبر ارتفاع في أثمنة حيث فاق سعره حوالي 40 دولار للبرميل الواحد، وحسب الخبراء، فهذا الرقم مرشح للارتفاع، وفي هذا الإطار نشهد تعبئة الأوساط الاقتصادية الدولية، سواء على مستوى الدول أو على صعيد منظمة الدول المصدرة للبترول، لتطويق هذه الأزمة، والحد من تأثيراتها السلبية على الاقتصاد الدولي.

وبناء على ذلك نتساءل السيد الوزير المحترم على انعكاسات هذه الأزمة في إطار حرية الأسعار على اثمنة المحروقات في بلادنا، وبالتالي على قطاع النقل

وعلى استهلاك المواد الفلاحية والمواد المصنعة، وما هي التدابير التي اتخذتموها في هذا الشأن؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوطالب، وزير الطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة والسادة المستشارين المحترمين لاهتمامهم بقطاع النفط، لما هو ندرجه عبر التواصل داخل المجلس المحرم وداخل اللجان وداخل تواصلات عبر الوزارة وعبر المكاتب المختصة في هذا الميدان.

فيما يخص السؤال حول أثمنة البترول.

أولا وقبل كل شيء خصنا نعرف الاثمنة هي من بلاد إلى بلاد، من القارة إلى قارة، فالاثمنة المتواجدة في أمريكا الشمالية ليست هي الاثمنة المتواجدة في أوربا وليست هي الاثمنة المتواجدة في الشرق الأوسط ولاغير ذلك، فنحن في المغرب، في السوق لما نشتري مادة البترول الخام أو البترول المكرر، فهو عموما متواجد في البحر الأبيض المتوسط، عبر الأقطار المتواجد فيها وأوربا، فالآن لما ترون في السوق الأمريكية بان الثمن وصل إلى 40 - 41 دولار للبرميل فهو ثمن المتواجد هناك، إذا رأينا الاثمنة المتواجدة في أوربا فعموما تكون ناقصة ب 3 - 4 دولارات أو 5 على حسب اثمنة السنة..

فالمهم في هذا كله اللي خصنا بغرفه وهو المغرب فهو ليس بمنتج للمواد البترولية، فهو مستورد للمواد البترولية، فالسنة الماضية عشنا كارثة كما تعرفونها بين عشية وضحاها مصفاة التكرير ما بقات شاي خدامة، إذن تزويد السوق الذي كان هو المشكل الأساسي وكانت هناك مشاكل في الشرق الأوسط كالحروب وغير ذلك..

فكانت الانعكاسات في السنة الماضية انعكاسات خطيرة جدا، التي كانت من الممكن تمس مثلا بالاقتصاد المغربي أو الاقتصاد العالمي ككل، فعشناها والحل الذي كان متواجد آنذاك وباقين خدامين به وهو استراتيجية تأمين تزويد السوق الوطنية بالمواد النفطية، وهذا ما فعلناه آنذاك، وذلك في إطار التعليمات السامية للجنة الوطنية التي تتحكم فيها وزارة الطاقة والمعادن، التي برمجت تزويد السوق الوطنية على المدى القصير والمدى المتوسط والمدى الطويل، احنا دخلنا في إطار المدى المتوسط والطويل من حيث كيفما كان السوق في الدول وفي القارات لابد المغرب خصو يعمل في إطار برنامج خاص ومرقم ومحدد في الزمان والمكان، وهذا ما فعلناه، فالانعكاسات التي هي انعكاسات شمولية، اقتصادية نظرية عموما التي هي متداولة عبر العالم وعبر الاختصائيين فاحنا في المغرب الذي يهمنا وهو تأمين السوق الوطنية بالمواد النفطية وذلك هي جادة الحكومة كتعمل به والوزارة والشركات المختصة تعمل به، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة... هل لكم تعقيب السيد المستشار؟ الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم السيد الحبيب العلج

السيد المستشار الحبيب العلج:

شكرا السيد الوزير

اللي بغينا نعرف حنا واش هناك انعكاسات، لما نقول هل هناك انعكاسات بمعنى واش ثمن البترول وثمن اليصانص الكازوال في المحطة لن يتغير مستقبلا رغم ارتفاع هذه الأسعار؟ هذا هو السؤال الأساسي.

السؤال الثاني حنا لما نطرح هذا السؤال نتمنى منكم أن تقولوا لنا ما هي اجتهادات الحكومة في ابتكار واختراع آليات جديدة بالنسبة للطاقة بالمغرب؟ هناك الحبوب الغاز اللي دايز في الجزائر الذي نتمنى أنه الصناعة المغربية والاقتصاد المغربي يستفيد منه، فراه حنا واصلين فيه، هناك بديل الغاز، الفيول فراه حنا واصلين فيه، بديل من ناحية البيئة هو بديل جيد، وثمنه اقل من البترول، بغينا نعرف هذا هما زعما نضع واحد السؤال، نتمنى انه يتعطى لنا جواب مستقبلي أكثر من جواب تاريخي، لأنه حنا نظرتنا للمواضيع نظرة مستقبلية، لما نقول الانعكاسات نقولها على مستقبل البترول واش تسعرته ستتغير أم لن تتغير؟ ولما نقول ما هي التدابير المتخذة هو واش ذاك أنبوب الغاز سنستفيد منه أم لن نستفد منه؟ واش هناك سياسة نفطية؟ واش هناك فيما يخص اكتشاف كاين هناك بوادر الخير؟ لأنه هذه المؤسسة في حاجة لتبليغ العموم ماذا سيقع بإذن الله على الأقل من دابا 3 أشهر أو 6 أشهر، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير؟ إذن دون رد، ننتقل إلى السؤال الموالي والأخير بالنسبة للأسئلة الآنية. باسمكم أشكر السيد الوزير على مساهمته. بالنسبة للسؤال الأخير موجه إلى السيد وزير التجارة الخارجية حول مستقبل علاقة المغرب التجارة الخارجية حول مستقبل

علاقة المغرب مع الاتحاد الأوربي، خصوصا بعد توسعه ليشمل 10 دول جديدة من دول أوربا الشرقية، للمستشارين المحترمين السادة: فوزي بن علال، الطاهر الفيلالي، محمد العزري. فليتفضل احد السادة المستشارين لشرح السؤال

السيد المستشار فوزي بن علال:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السدة والسادة المستشارين،

يتساءل المغاربة جميعا وبإلحاح على مستقبل علاقة المغرب بالاتحاد الأوربي، خصوصا بعد توسيعه ليشمل 10 دول جديدة من دول أوربا الشرقية، وكذلك باعتباره أحد الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لبلادنا، ليبلغ حجم المبادلات التجارية المغربية نحو هذا الفضاء الأوربي ما يوازي ثلثي حجمها الإجمالي، وبما أن أوربا تعتبر شريكا اقتصاديا جوهريا للمغرب، وعندما يتعلق الأمر بدول أوربا الشرقية المعروفة بإنتاجها الفلاحي من الخضر والفواكه، فانه من المتوقع أن تستورد دول مثل فرنسا وألمانيا حاجياتها من أوربا الشرقية، الشيء الذي يستوجب من المغرب التفكير إيجاد أسواق بديلة.

لذا، نتساءل - السيد الوزير- عن مدى تأثر القطاع الفلاحي بالتبني البلدان 10 للسياسة الفلاحية المشتركة، خصوصا وان المغرب سيفقد في بعض الحالات من امتيازات يستفيد منها بشكل أحادي من بعض البلدان كبولونيا التي كانت تمنح امتيازات جبائية لبعض صادراتنا الفلاحية؟

كما نتساءل عن المنافسة التي ستواجهها صناعة النسيج والملابس؟

وكذلك نتساءل هل سيستفيد المغرب من الإعفاء الجمركي التام في الأسواق الجديدة على غرار المنطقة الاورو المتوسطية التي تربطها اتفاقيات شراكة ببلدان الاتحاد؟

وبما أن أوربا تعتبر المستقبل الأول لليد العاملة المغربية، وتوسع الاتحاد الأوربي يعني حرية اكبر بالنسبة لتنقل اليد العاملة من أوربا الشرقية إلى أوربا الغربية، والمغرب تعود على العملة الصعبة التي تجلبها اليد العاملة المغربية بالخارج والتي تعتبر المورد الثاني بعد الفلاحة لخزينة الدولة ولهذا على الدولة أن تفكر في كيفية احتواء هذه الأعداد الضخمة من المغاربة الذين قد يعودون من أوربا.

وآخر سؤال - السيد الوزير - هل هناك إصلاحات عميقة على مقاولاتنا لتأهيلها لتكون قادرة على الاندماج في الفضاء الأوربي الموحد؟ وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد وزير التجارة الخارجية فليتفضل للإجابة عن السؤال

السيد مصطفى مشاهوري، وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أولا أريد أن اشكر السادة المستشارين على طرحهم هذا السؤال المتعلق بانعكاسات منافسة الدول الجديدة العضوية في الاتحاد الأوربي على الاقتصاد الوطني، أريد أن اذكر في البداية على أن المنتوجات المغربية التي ستصدر إلى الدول العشرين من أوربا الشرقية، هذه المنتوجات ستطبق عليها نفس الامتيازات والتفضيلات المطبقة طبعا الاتفاقيات الشراكة المبرمة بين المغرب وبين الاتحاد الأوربي، وهكذا فبالنسبة للمبادلات المواد الصناعية فإنها ستتم بإعفاء تام من الرسوم الجمركية.

أما بالنسبة للمواد الفلاحية، ستخضع لنفس الضوابط التي تم الاتفاق عليها مع الاتحاد الأوربي. أما الانعكاسات المحتملة من توسيع الاتحاد الأوربي فيمكن تحليلها أساسا على مستوى التعريفة والحصص، بحيث سيتم فتح أسواق هذه الدول المنضمة منذ فاتح ماي 2004 أمام صادراتنا الصناعية، بينما ستخضع الواردات لتفكيك جمركي حسب الجدول الزمني المتفق عليه مع الاتحاد الأوربي وذلك على الشكل التالي: أولا بخصوص الموارد الصناعية سيحصل المغرب نتيجة هذا التوسع على امتيازات مهمة تتمثل في إعفاء شامل من الرسوم الجمركية من هاته الأسواق على غرار الدول الأورو المتوسطية التي لها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

أما فيما يتعلق بصناعة النسيج والألبسة فان بعض فروعها تتعرض لمنافسة حادة حقيقة من طرف الدول المنضمة، إلا انه يمكن التقليل من حدة هذه المنافسة عن طريق:

أولا - اعتماد قواعد منشأ الاورو المتوسطية.

ثانيا - الفرق في تكلفة عوامل الإنتاج الذي سيدعم تنافسية المغرب في هذه الأسواق.

فيما يخص القطاع الفلاحي، فان انضمام هذه الدول العشر سيؤدي إلى تبنيها فعلا للسياسة الفلاحية المشتركة للاتحاد الأوربي "الاباك" وما يترتب عن ذلك من نظام الحصص والجدول الزمني وأسعار الدخول.. بالإضافة إلى اعتماد نفس الرسوم الجمركية المطبقة من طرف الاتحاد الأوربي والتي هي في معدل 12,2٪، وحاليا فالمغرب يجري مفاوضات مع الاتحاد الأوربي من اجل ملاءمة مقتضيات اتفاقية الشراكة مع الاتحاد وخصوصا بعد توصل الجانبين إلى ملاءمة الحصص في القطاع الفلاحي.

بخصوص قطاع الخدمات - وهذا جد مهم - سيكون توسيع الاتحاد جد ايجابي بالنسبة للمغرب، خصوصا في قطاعات السياحة والنقل والاتصال باعتبار ارتفاع الدخل مرتقب لدى أعضاء الجدد، وفي نظري أن السياسة التي يجب اتباعها بعد توسيع الاتحاد الأوربي فان المغرب مطالب بعده أشياء اذكر من بينها:

أولا - ملاءمة تشريعه مع تشريعات الاتحاد.

ثانيا - بذل المجهودات في مجال الجودة والمواصفات وتأهيل المقاولات.

ثالثا - اعتماد قواعد المنشأ الاور المتوسطية في اقرب الآجال، وذلك لتدعيم موقف المغرب الذي يطالب بمنحه وضعية متقدمة، أي أكثر من الشراكة وأقل من العضوية.

ومن اجل مواجهة كل هذه التحديات، فان الحكومة كما تعلمون تعمل كلها في وسعها مع كل الجهات المعنية وخاصة الجمعيات المهنية في إطار مخطط عمل متكامل لتهييء النسيج الاقتصاد الوطني وتأهيله لمواجهة ليس فقط منافسات اقتصاديات الدول الأوروبية الجديدة، بل كذلك اقتصاديات الدول العربية والأوربية والأمريكية. وشكرا السد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للأستاذ فوزي بن علال فليتفضل للتعقيب على الجواب.

السيد المستشار فوزي بن علال:

..هناك طبعا، هل هناك خطط حكومية لفتح أسواق جديدة أو بالاحرى أسواق بديلة طبعا عن الاتحاد الأوربي؟ لان إذا كنا ننظر نظرة مستقبلية لسنوات 10 أو 20 سنة المستقبل فإننا لا ندري ماذا سيحدث هل بامكاننا فتح أسواق جديدة مثلا هناك هل ممكن اتجاه نحو إفريقيا أو فتح أسواق في إفريقيا وخصوصا أننا لا نجد المغرب هناك تماما يعني نجد الكثير من الأوربيين والمصرين والعديد من الدول تونس مثلا.. ولا نجد المغرب إلا في بعض المقاولات. وتعلمون أن مقاولاتنا ممكن أن تنافس الكثير من المقاولات في إفريقيا.

هل - السيد الوزير- سيتم التفكير في فتح هذه الأسواق وتواجد المغربي هناك عن طريق وزارة التجارة الخارجية، التواجد في الدبلوماسية المغربية؟ هل هناك تفكير في هذا الموضوع، السيد الوزيز؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على تعقيب

أولا أريد أن أشير على انه الحكومة المغربية عندها استراتيجية في إطار التجارة الخارجية، ليس فقط مع الدول الإفريقية ولكن كذلك مع الدول العربية ومع دول الشرق الأوسط ومع أمريكا، فكما تعلمون هناك غير في خلال سنة 2004، عدة اتفاقيات تبادل الحر التي أبرمت.

أولا مع تركيا دولة أوربية ولكن كذلك من الشرق. هناك اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة. وهناك اتفاقية تبادل الحر بما نسميه اتفاقية الرباعية..

فعلا الاتحاد الأوربي الآن يمثل 77٪ من المعاملات التجارية مع المغرب، ولا يعقل فعلا أن نبقى دائما أن نتعامل مع الاتحاد الأوربي نظرا لتوسيع الاتحاد الأوربي ونعرف بأن هذا التوسيع، توسيع الاتحاد الأوربي، الدول الأوربية الأولى في الاتحاد الأوربي ستعطى الأهمية وتعطي الأسبقية لهذه الدول الجديدة..

لهذا هناك الآن في الحكومة المغربية استراتيجية لتنويع زبنائها في التجارة الخارجية، وبما أن السيد المستشار تكلم على الدول الإفريقية، أريد أن أقول للسيد المستشار على انه نحن الآن على وشك إمضاء اتفاقية استثمار واقتصادية مع دول جنوب الصحراء في القريب العاجل إن شاء الله، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة، وننتقل إلى بقية الأسئلة المبرمجة في جدول أعمال هذه الجلسة ونعود إلى وزارة الفلاحة والتنمية القروية والأسئلة الموجهة لها، السؤال الأول يتعلق بضرورة إعادة النظر في قانون الجمعيات الفلاحية للمستشارين المحترمين السادة: عبد العزيز لقريعة، احمد بنا، احمد النماوي، إدريس الراضي.

فليتفضل الأستاذ لقريعة لشرح السؤال - إدريس الراضي.

فليتفضل الأستاذ لقريعة لشرح السؤال مشكورا.

السيد المستشار عبد العزيز القريعة:

شكرا السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

إخواني المستشارين،

إن القطاع الفلاحي الذي يراهن عليه المغرب في تحقيق الاكتفاء الذاتي والمساهمة في توفير مناصب الشغل وفي تنمية الاقتصاد الوطني لازال يعاني من عدة عوائق طبيعية وتنظيمية وهيكلية.

ومن اجل تطوير هذا القطاع الهام وتمكينه من تجاوز العراقيل التي تواجهه، هناك العديد من المتدخلين، فإلى جانب الوزارة الوصية هناك الغرف الفلاحية والجمعيات، هذه الأخيرة التي أصبح المعول عليها في تنظيم الفلاحين، والمساهمة في تأطيرهم ومساعدتهم بتدخلاتها لدى الوزارة الوصية وباقي المصالح المختصة في العديد من أمورهم وعلى سبيل المثال كجمعية توزيع مياه السقي، والمشكل هو أن العديد من هذه الجمعيات لا تقوم بالأدوار المنوطة بها على الوجه الأكمل كما أن البعض منها لم يعد يتوفر على الشرعية ولازالت تتصرف في أموال الجمعية وتفرض على الفلاح ما تشاء بصفة غير قانونية دون رقيب ولا حسيب.

ونأخذ على سبيل المثال جمعية منجي النباتات السكرية بالغرب التي تأخذ من كل فلاح3 دراهم عن كل طن يدفع للمعمل حسب اتفاقية وقعتها مع هذا الأخير سواء كان الفلاح منخرطا معها أم لا..

ألا ترون - السيد الوزير- انه يجب على المصالح الخارجية لوزارتكم التأكد من مدى شرعية هذه الجمعيات ومدى مشروعية أعمالها، وحتى تتمكن هذه الجمعيات من القيام بالمهام المنوطة بها من تأهيل الفلاح على مواجهة سحب العولمة والتنافسية، التي ستواجهها فلاحتنا بدخول اتفاقية تحرير المبادلات التجارية واتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي ومع الولايات المتحدة حيز التطبيق.. ألا ترون - السيد الوزير - انه حان الوقت لإعادة النظر في القانون الذي ينظم الجمعيات الفلاحية؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

..إن وزارة الفلاحة لتشجع تنظيم القطاع الفلاحي، وان الجمعيات هي من أساليب تنظيم هذه الحرف ومعول عليها كثيرا، لكن في نفس الوقت لابد كذلك من التذكير بأن ليس هناك قانون للجمعيات الفلاحية وقانون للجميعات الأخرى، القانون المنظم لهذه الجمعيات التي هي جمعيات إرادية ينخرط فيها إراديا الفلاح أو المنخرط بصفة عامة فتخضع للقانون الحريات العامة ديال 15 أكتوبر 1958 الذي هو قانون عام يشمل جميع.. تكوين جميع الجمعيات.

فإذن من هذا المنطلق لا يمكن أن نتحدث عن جمعيات للقطاع، لكن هذا لا يعني كذلك أن وزارة الفلاحة، التي كما قلت هي تهتم كثير بتنظيم الغرف، أنها غائبة أو بعيدة عن هذه الجمعيات، بحيث أن دور الجمعيات كذلك معزز من طرف الوزارة من خلال الشراكة، من خلال العقود لإنجاز عدة برامج وكذلك لتوعية وتحسيس الفلاحين على أساليب الإنتاج، أساليب العلاج إلى غير ذلك.. ولنا تقارير حول هذه الجمعيات، اعلم عن هناك ربما تجاوز للمدة القانونية لعقد الجمع العام، ولكن يعني المعلومات التي توصلنا بها وهي أن هذه الجمعيات ستعقد جمعها العام، بحيث أن الآن هناك إحصاء للمنخرطين..

غير لابد من التذكير أن لما تنعطى هذه المعلومات أن في تسيير الجمعيات، سواء كانت فلاحية أو غير فلاحية، لا يمكن أن نتدخل كوزارة، لان هناك جمع عام، هناك مجلس إدارة وهناك الأجهزة التسييرية.. كل ما يمكن أن نعمل وهو أن نقف نحن التعامل مع هذه الجمعيات إذا ما قدر الله كان شيئا خطرا.

بالنسبة مثلا لقضية الاقتطاع التي تحدث عنه السيد المستشار المحترم، لابد من تدقيق في بعض المعطيات.

أولا العقدة فعلا بين الجمعية ومعامل السكر لكن العقدة كذلك ما بين معمل السكر والفلاح في كل سنة يعني في العقدة الممضية تيقول له إذا كنت ستنخرط راه سنقطع لك قدا وقدا من الدراهم، 3 دراهم التي تكلمتم عليها، وماشي 3 كتمشي للجمعية. درهم يمشي للجمعية ودرهم اللي هي معمول بها في المغرب كله تيمشي لجميعة أخرى هي جمعية محاربة لكوارث والنكبات التي تساعد الفلاحين.

وعلى أنه حال أن كانت هناك شذوذ في تسيير هذه الجمعية فنحن مستعدين عبر المصالح الخارجية

والمصالح المركزية لدراسة كل المشاكل التي يمكن أن تطرح، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة في... هل هناك تعقيب، الأستاذ عبد العزيز

السيد المستشار عبد العزيز لقريعة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في الأسبوع الفارط سجلنا بإيجاب قدوم وزارتكم على تنظيم يوم دراسي لدراسة مشروع قانون الذي ينظم الغرف الفلاحية، فاش سجلنا هذا بالإيجاب، السيد الوزير، فحينما نتكلم عن هذه الجمعية فاحنا أعطينا غير مثل، ولكن هناك العديد من الجمعيات التي تسير في النهج، فنحن كمجموعة من الفلاحين فما هو الرابط الذي يمكن له أن يفرض علينا باش بأن معمل السكر الذي ندفع له غلتنا يقطع لنا 3 دراهم أو درهمين ويعطيها لجمعية حنا... نعتبر أننا لسنا منخرطين بها؟

فتنظن كما تكلمنا مع السيد وزير التجارة والصناعة في الولاية السابقة وكان قال لنا باش نجيو نراسلوه، راسلناه ولكن مع الأسف ما كان حتى شي... ما قام حتى بشي حاجة..

فالله يخليك نطلبكم انتم كوزارة وصية باش تدخل وتحبس هذا.. أنا اعتبره نزيف، تحبس هذا النزيف باش الفلاح تبقى تعطيه فلوسو للجمعية لميزانيتها أكثر من ميزانية ديال الغرفة الفلاحية ديال الإقليم، وما تنعرف شاي احنا كيفاش ذاك أموال الجمعية اين تمشي، فتنظن أن هذا دور الوزارة باش تتدخل السيد الوزير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

لم يبق إلا بعض الثواني السيد الرئيس.

أكرر أن الانخراط في الجمعية إرادي وان الاقتطاعات موقع عليها مابين الفلاح والمعمل إذا كانت، هذو هما الحالات اللي قلت، آجي نشوفوها إذا كان كيلزم على الفلاح الذي لا يريد الانخراط نحن مستعدين أننا نتدخل، ولكن مقابل هذا لابد انه كذلك يمتنع من استعمال.. من الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الجمعية، هذا هو المنظور العام، ونحن جاهزين لهذا العمل، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الموالى، يتعلق الأمر بعملية مكافحة الجراد للمستشار المحترم السيد محمد طلحا، فليتفضل المستشار المحترم لشرح السؤال.

السيد المستشار محمد طلحا:

بسم الله الرحمن الرحيم

السد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس، أولا أود أن أبدأ بملاحظة حيث أن هذا السؤال طرحناه يوم 29 مارس يعني قبل افتتاح الدورة وكانت له صبغة آنية لما تكتسيه من خطورة، وينبثق أيضا من اجتماع الغرف الفلاحية لإقليم فكيك لدرج هذه النقطة في جدول الأعمال. وكانت عدة تخوفات عند الفلاحين آنذاك.. ويندرج أيضا في تعاون مع المصالح المختصة ومع الوزارة في محاربة هذه الآفة.

إلا انه رغم أن السيد الوزير كان أجاب هذه واحد 15 اليوم على عدة أسئلة في هذا الموضوع، إلا انه هذا السؤال اليوم عاد كتب له باش يخرج، ولهذا ربما السيد الوزير لقد أجاب في الأسئلة الماضية على جميع التخوفات وأعطى واحد الاستراتيجية التي هي مهمة بالنسبة لمحاربة الجراد ولكن بغيت نقول له بأن في اجتماع الغرفة الفلاحية كانت هناك تخوفات الفلاحين فيما يخص نقص وسائل استكشاف، كانت آنذاك تدارت (جيب) ولا يمكن أنها سيارة (جيب) تتبع الجراد وهو يطير في السماء، وهي تتبعه..

هي مرحلة دقيقة كما يعرفون - السيد الوزير - حيث أن الجراد خصو يتعرف فاين بات وهذه العملية تتم ساعة قبل غروب الشمس، ثم كاين عندك نقص في المواصلات، يعني الآليات ديال التواصل بين جميع فرق التدخل، ما كانت شاي متوفرة، ثم كاين مشكل المراعي، لأنه المبيدات التي تستعمل تبقى واحد المدة في المراعي الشيء الذي يحرم الكسابين من رعاية مراعي أغنامهم، وهناك أيضا طرحوا الكسابة باش يكون لهم تعويض عن المراعي في الحالة الراهنة..

فعلا هذه المرحلة تجاوزناها، الآن كاين مشكل ديال اليرقات، وهو ربما نقدر نقول بأن النقاش داخل البرلمان ثم في هذا المشكل، ولكن الآن كما أشار السيد الوزير حنا في مرحلة أصعب من الأولى حيث إن الجراد كان جاي عامر كان يقلب فاين يولد والآن

اليرقات اللي خرجوا أصعب من الجراد وهذا السيد الوزير يعرفه بشكل دقيق، ويمكن نقول بأن متر مربع ديال البيض يعطى ما يعطي هكتارين ونصف ديال الجراد الراشد.

الآن فيما يخص إقليم فكيك - السد الوزير - هناك تتم معالجة تقريبا حوالي 3000 حتى 4000 هكتار يوميا، ولكن رغم ذلك فاجتياح الجراد واصل الآن إلى عين بني مقار إذا قلت عين بني مقار يعني حوالي 100 كلم جوا على حوض ملوية بما فيها بركان وبما فيها المناطق المجاورة، وذلك الدعاية التي أطلقتها la FAO التي كانت في الحقيقة دعاية مغرضة حول منتوج المغرب، سيصل الجراد لحوامض المغرب وستضيع 400 مليون دولار.. حقيقة ربما الآن ستحقق إذا لم نعمل حلا وشي محاربة جيدة..

فيما يخص المبيدات المستعملة، في الحقيقة مشكل المبيدات أشار له الإخوان الجانب السلبي، فيما غادي يبقى إذا بقيت المبيدات في آخر محاربة الجراد، ولكن كاين مشكل آخر الذي تطرق له بعض الجرائد هو ربما سيكون نقص في المبيدات، والمبيد المستعمل هو "سيس" الذي يتم عمله في 48 ساعة ربما ولكن مشكل الماراسيون كيتحط بحدة حيث ان كيتمنع على الكسابة المراعي لمدة اسبوع أو أكثر.

هناك مشكل آخر والذي هو جديد - السيد الوزير - هو الخلاص ديال الناس - الناس - الفرق، اليد العاملة التي اشتغلت في هذا الميدان إلى يومنا هذا ولا احد تقاضى شي ريال، وهكذا الآن ما باقي شي واحد باغي يمشي يخرج باش يحارب الجراد، وتتعرف بأن اليرقات إذا كان الجراد سهل باش نتتبعه في الجو ونعرف فين بات فاليرقات ما كنعرف شاي فاين غادي يصبحوا، الصباح كتبات الأرض ما فيها والو، كاين غدا في الصباح كتصبح الأرض عامرة..

كنا تمنينا كانت مناسبة للسيد الوزير لزيارة المنطقة، وهذه كانت مناسبة انه يتناقش مع الفلاحين في عين المكان وكانت يتناقش مع الفلاحين في عين المكان وكانت مناسبة طيبة ويعرف المشاكل التي يعاني منها الناس،إلا انه ربما (لاجندا) ديالو عامرة، ولهذا السيد الوزير أسائلكم عن المستجدات مع الاستراتيجية ربما أعطيتم ما فيه الكفاية في السابق، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد المستشار المحترم،

بدء ببدء ليس هناك نقص في المبيدات.

لقد عالجنا إلى يومنا هذا ما يفوق مليون و100. ألف هكتار ومنها ما يفوق 400 ألف هكتار من اليرقات 600 ألف هكتار آخر، وهناك صفقات أخرى كذلك للتزويد بما يكفي من هذه المبيدات أبرمت. ليس هناك مشكل وأنا أتأسف حين أقول هذا لان لا أريد في هذا الباب ليس هناك اطمئنان 100٪ ما كاين شاي شي واحد اللي كيعطي الضمان يعني 100٪، ولكن لا بد أن أقول أنه يجب أن نطمئن، ليس هناك نقص..

ترقب الجراد يتم فعلا ليس بالفرق فحسب، الفرق، الطائرات وموجودة، والمغرب اليوم في هذه المنطقة كلها التي تعالج هي لربما عندها اكبر طاقم ديال الطائرة بحيث أكثر من 40 طائرة ومروحية تشتغل في هذا الميدان إضافة إلى السيارات، لكن السكان أيضا هم الذين يقومون ويتعاونون مع الإدارات الأخرى المتدخلة، فصحيح أن اليوم المشكل هو ديال اليرقات، لان ما بغينا شاي أن يوصل هذا البيض اللي فقص واللي ولى يرقات أنه يوصل إلى التجنيح. ويعالج منذ ابريل ما بين 12 ألف و18 ألف هكتار يوميا ومعالجات في إقليم فكيك صحيح الذي هو إقليم من الأقاليم التي يجب أن نحميها أكثر، بوعرفة عولجت إلى يومنا هذا ما يفوق 240 ألف هكتار، وماشي 3000 أو كذا.. لكن نصل..

وصلنا في بعض الأحيان إلى 12 ألف هكتار في الإقليم بوحدو، فكون أن الجراد بعض الأسراب وصلت للمنطقة التي تحدثتم عنها، وراه ماشي اليرقات وصل الجراد يعني المجنح، وهذا واقع راه وصل للجديدة، ولكن واش غادي نقول بأن الجراد للجديدة، ولكن واش غادي تقول بأن الجراد للجديدة راه فسرت هنايا ووضحت بأن الجراد هناك عدة احتمالات يمكن يكون غير الريح قوي، يمكن يكون واحد العدد من المعطيات المناخية، يمكن لنا نوجده، إنما المناطق اللي موجود فيها الآن اللي فيها المحاربة مكثفة ودائمة هي ما وراء الأطلس في الحدود مع جهة بوعرفة - الراشيدية - طالطا.. إلى غير ذلك..

يمكن لي أن أقول كذلك أن لا نرتكز إلا على الفرق، فكما قال السيد المستشار المحترم فهناك تقنيات علمية وعلمية جدا، اليرقات مثلا عندنا خرائط الآن تتعرف

المنطقة اللي كان نزل فيها الجراد وتوالد فيها وآشنو هو التاريخ اللي يمكن له التفقيص فيه، وأشنو هو حسب الرياح وكذا المنطقة اللي يمشي إليها، هذا يعني أننا نتحكم في كل شيء، لكن أريد أن أقول إن الفرق واكرر ما قلته هنا - إن الفرق التي تعمل في هذا الميدان من قوات مسلحة ملكية، من فلاحة، من داخلية، من قطاعات الصحة وقطاعات أخرى وحتى من يعملون في الوراء كالخارجية وفي إدارات أخرى يجب حقيقة أن نفتخر بما يقومون به.

قضية الأداء والأجور فهذا الناس كلهم أنا ما عندي شاي المعطيات الآن أمامي، لكن كونوا متيقنين بان بحال اللي جندنا الإمكانيات لشراء المبيدات وكراء الطائرات بأموال باهظة هؤلاء الناس كيخصهم يتخلصوا ويتخلصوا كما يستحقون، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة في إطار تعقيب للأستاذ طلحة.

السيد المستشار طالحا محمد:

شكرا السيد الرئيس

أولا في البداية أود أن أشكر السيد الوزير على الاطمئنان الذي أعطاه لنا، في الحقيقة اشكر أيضا الفرق التي تعمل في عين المكان، حيث ان هناك خلية التي كان يترأسها السيد العامل واللي تيبقاو حتى 10 -11 - 12 ديال الليل، تيجيو الناس اللي كيدير المراقبة والكشف أين بان الجراد واين خصهم غدا في الصباح يداويوه، وكيدويوه وكيخرج اقبل ما تطلع الشمس..

إذن أشكر الجميع، حقيقة لا أنكر هناك مجهوجات وأنا في المبيدات - السيد الوزير - قلت بأن المبيدات في الحقيقة ذو حدين نخاف انه تيتعصو وتكثر الحشرات، ونخاف أيضا انه يشيطو، حتى الشياطة ديالهم كانت إذا شاطت المبيدات عامة مشكل كبير، المراقبة فعلا في النهار الأول لم تكن الهيليوبترات، وحتى عدد ديال الطائرات التي كانت، كانت قليلة، الآن استدرك الموقف، ولكن رغم ذلك كما قلتم في السابق الخطر قد كان..

ولهذا السيد الوزير أنا أريد أن أقول لكم كلمة أخيرة بأن المجلس الجهوي للجهة الشرقية الذي سينعقد في مدينة الناظور يوم 31 من هذا الشهر، بعثت لكم بدعوة رسمية باش تحضروا أو ترسلوا من ينوب عنكم في الاجتماع حيث أدرجت نقطة خاصة بالجراد رغم التفسيرات التي أعطيتموها والإيضاحات.. إذا كان من الممكن تحضروا بنفسكم وتكون مناسبة لزيارة المنطقة، أو ترسلوا من ينوب عنكم في هذا الاجتماع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، ننتقل إلى السؤال الموالي وهو موضوع سياسة ضم الأراضي الزراعية للمستشارين المحترمين السادة: احمد الجغيري، حسن أوتغليات، بنعيسى بنزوال، حسن قرخي، بوسلهام بيتا، عبد الرحيم الشرقاوي. فليتفضل أحد السادة... السيد احمد الجغيري.

السيد المستشار احمد الجغيري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تنهج وزارتكم استراتيجية شاملة في ضم الأراضي على صعيد عدة أقاليم سواء في المناطق السقوية أوفي المناطق البورية، بغية عصرنة القطاع الزراعي ومكننة الإنتاج من أجل الرفع من المردودية، إلا أن سياسة ضم الأراضي هذه خلقت مشاكل عديدة نجمت عنها نزاعات بين الفلاحين، والنتيجة هي بقاء مجموعة من القطع الأرضية محل نزاعات، دون استغلال وهو ما يستدعي التدخل الفوري لمعالجة هذه الاختلالات..

وفي نفس الإطار نسائلكم السيد الوزير ما هو برنامج وزارتكم لفك هذه النزاعات والتجاوزات والاختلالات الناجمة عنها؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم،

عملية ضم الأراضي خصوصا بالنسبة لبلد كالمغرب لها أهمية وأهمية كبرى. ولنكن صرحاء، هذه عملية لم تبدأ اليوم، بدأت بالقانون الصادر في 1960 الذي تم تغييره كذلك وتحسينه في 69، ولكن الصراحة تقتضي أن مع الأسف كان من الامكان أننا نمشيو ابعد هذا الشيء هذا، لان مازال اليوم عدد القطع الموجودة لدى كل فلاح هي كثيرة والمساحة صغيرة وهذا لا يسمح بتاتا بالاستثمار ولا بمكننة القطاع ولا بإنتاجية عالية..

ولهذا نحن في وزارة الفلاحة بالفعل نقوم بهذه العملية في إطار القوانين السالفة الذكر والعملية طويلة

وشاقة وتتطلب عدة عمليات: من دراسات، من خرائط، من إحصاء للملاكين، من كذلك وثائق التمليك لإثبات أن الناس الذين يدخلون في العملية ديال الضم لهم الملكية.. عملية اختيارية، عملية لا مكن أن تفرض..

هذه كلها من الإشكاليات التي تطرح ونجد حقيقة عدد النزاعات إما قبل الضم لان الناس ليس لديهم الوثائق التي تثبت ولا يمكن لنا أن نستثني تلك البقع لان ما عندها مسالك، أو صغيرة أو تيخصها ترجع. أو كذلك بعد الضم لان في التوزيع، في التفريغ كاين اللي كيكون ما راضي شاي على بقعته أو كاين هذا الذي لم يثبت ملكيته..

لكن يمكن لي أن أقول لكم بان في خلال الإحصاء العام ديال عملية الضم التي أنجزت إلى يومنا هو هناك نزاعات، لا أنكرها، لكن النسبة ليست بالحجم الذي تجعلنا نعدل عن هذه أو نتراجع عنها، لان فيها مصلحة كبيرة وعدد النزاعات قليل.

كيف يمكن أن نفض النزاعات، هناك نزاعات لا يمكن لوزارة الفلاحة أن تكون طرفا فيها لان لا يمكن لها أن تقضي إلا عن طريق القضاء: عندما يتعلق الأمر بإثبات الملكية، عندما يتعلق الأمر بالحقوق من له الحقوق..

وهناك فعلا الإطار الذي نتدخل فيه في إطار اللجنة الإقليمية ديال التوزيع بعد الضم والتي تشرف على الضم واللي داخلة فيها السلطات الإقليمية، وزارة الفلاحة، وقاضي كذلك اللي منتدب من المحكمة، وهذا القانون يعطى لهذه اللجنة صلاحيات واسعة بحيث إن قرارها لا يمكن له أن ينقض إلا أمام المجلس الأعلى. ونحاول في هذا الإطار عندما يكون عدم الرضى عن بعض البقع أو عندما يكون هناك غلط نحاول أن نفك النزاعات. وهناك كما قلت نزاعات لا يكمن للوزارة أن تقتضي بها..

الذي يمكن لي كخلاصة أن حجم النزاعات ليس بمخوف، لا يمكن أن نتخوف منه، والواجب بالعكس أن نبحث عن وسائل للإسراع بهذه العملية لان مصير قطاع الفلاحة وإنتاجية الفلاحة رهين بعملية الضم وبعملية الجمع يعني جمع عدد القطع والبقع الصغيرة حتى نتمكن من الاستثمار الحقيقي في هذا الميدان، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ حسن اوتغليات.

السيد المستشار حسن اوتغليات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بسم الله الرحمن الرحيم

أريد بادئ بدء أن اشكر السد الوزير على صراحته في الأجوبة التي تعلقت بالفلاحة كلها وخصوصا عن هذا الضم الذي نحن بصدد معالجته أمام الملأ، هذا الضم هو نعنى نجمع الأرض برمة، نعني إذا تضافرت جهود الجميع، زعما في هذا الوقت حنا كنقول إذا تضافرت جهود العدل والداخلية والجماعات المحلية ووزارة الفلاحة فغادي ندوز لأنه نحسس الفلاح انه عنده 5 هكتار، هنا عنده 2، هنا عنده هكتار.. كلها ماشي مجموعة غادي نقول له هذه ليست كهذه ولكن نقنعه لأنه إمام اكراهات يعني ديال في هذه حاجيات السوق لأننا دخلتنا دابا مع الحساسية، عندنا اتفاقات الشراكة الناس اللي كيحسبوا باش نوصل لتطبيق القانون باش نعرفو حاجيات السوق الداخلي والخارجي لأنه ما بقيناشاي غادي نبقاو في هذه القضية، لهذا نناشد الجميع أن يبذلوا جهودهم لإنجاز هذه العملية، وما ذلك على الله بعزيز. وشكرا. والسلام عليكم

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، لتسمح لمسؤولين عن النقل المباشر ولتمس منهم تصحيح اسم ورد على لسان بيتا بوسلهام والصحيح والاسم الحقيقي الذي عقب على السيد الوزير هو حسن اوتغليست. مرة اخرى باسمكم لشكر الجزيل السيد الوزير على مواكبته لعمل المجلس.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الداخلية وعددها 8، ولقد توصلت برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يلتمس العذر للسيد وزير الداخلية وذلك لأسباب.. لمهام وطنية ملحة وبالغة الأهمية ويلتمس أن ينوب عنه في الجواب على الأسئلة المطروحة، إذن نبدأ بالسؤال الأول وهو متعلق بالمعايير التي يعتمدها صندوق تجهيز الجماعي في منح القروض للجماعات المحلية للمستشار المحترم السيد محمد الخضوري. الكلمة للدكتور السيد الخضوري ليطرح سؤاله، فليتفضل.

السيد المستشار محمد الخضوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السد الوزير،

السيدة المستشارة، السادة المستشارين،

كنا نحبذ حضور السيد وزير الداخلية لان هذا المجلس المحترم فيه ثلثين ديال الممثلين ديال الجماعات، ونحن في حاجة إلى الحوار مع هذه

الوزارة، نحن كذلك متفهمين أشغال ومهام وزير الداخلية، ولكن حتى الحوار في هذا المجلس مع وزير الداخلية له أهميته.

سؤالنا السيد الوزير هو بخصوص صندوق التجهيز الجماعي. صندوق التجهيز الجماعي اللي الهدف منه هو تمويل البنية التحتية في إصلاحات الجماعات المحلية، كذلك مساعدة بعض الجماعات لتجاوز اختلالات مالية لهذه الجماعات.

ومادام هذا الصندوق يمول من مصادر قانونية فإننا نتساءل عن المعايير التي يرتكز عليها ويعتمدها في منح هذه القروض؟ وإلى أي مدى توفر هذه المعايير فرص التكافؤ والمساواة بين مختلف الجماعات في الاستفادة من خدماته؟ ثم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تعتزم الوزارة القيام بها في تقوية قدراته التمويلية حتى تشمل خدماته أوسع دائرة ممكنة من الجماعات المحلية؟ وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال

السيد محمد سعد العلمي، وزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان (نيابة عن وزير الداخلية):

شكرا السيد الرئيس

أولا أريد أن أؤكد للمجلس المحترم بأن السيد وزير الداخلية كان بوده أن يكون حاضرا معكم هذا المساء وهو مستعد باستمرار للحوار مع السادة المستشارين المحرمين، سواء في الجلسة العامة أوفي اللجان المختصة.

واشكر السد المستشار المحترم من الفريق الاشتراكي على طرحه لهذا السؤال الهام. وجوابا عنه أود أن أبين أن صندوق التجهيز الجماعي خضع منذ تأسيسه للعديد من الإصلاحات الهامة كان آخرها 1996 سنة حيث تمت إعادة هيكلته مع إصلاح نظامه ليكتسي صبغة جديدة تضفي عليه صفة بنك شانه في ذلك شأن باقي المؤسسات البنكية، ولكن مع بعض الخصوصيات التي تجعل منه مؤسسة فقط لتنمية الجماعات المحلية.

ولكن خلافا لما جاء في مضمون السؤال فان صندوق التجهيز الجماعي يستمد مصادر تمويله من السوق المالي الداخلي أو الخارجي بواسطة الحصول على اقتراضات ومن اجل تفعيل دوره في التنمية المحلية، فقد عمد المجلس الإداري لصندوق التجهيز الجماعي إلى وضع السياسة العامة في هذه المؤسسة وتتضمن مجالات تدخلها وكذا المقتضيات الخاصة بالقروض التي أصبح منحها رهينا بتوفر مجموعة من الشروط كنوعية المشاريع وجدواها ومردوديتها والقدرة على تسديد الأقساط السنوية للقروض..

وفي هذا الإطار ينص إعلان السياسة العامة لصندوق التجهيز الجماعي على ضرورة فرض سقف للمديونية حدد في 40٪ من مجموع المداخيل العادية للجماعات حيث يتعين على الجماعة أن تحترم هذا القيد في عملية الاقتراض، ويهدف هذا الأجراء إلى ضمان توزيع عادل لحجم القروض التي يتيحها صندوق التجهيز الجماعي. إضافة إلى الحفاظ على التوازن المالي للجماعات، ودفعها إلى العمل على رفع مواردها الذاتية وعقلنة تدبير ماليتها حتى تتمكن من توفير الشروط التي تجعلها تستفيد من القروض.

إضافة إلى ذلك فان تحديد سقف المديونية يعتبر أداة فعالة لعقلنة توزيع حجم القروض ومنهاجا جديدا لضمان وعي شامل من طرف الجماعات بالمسؤوليات المنوطة بها في ميدان تطوير وتنويع مواردها الذاتية في اتجاه ترسيخ مبدأ الاستقلال المالي الذي يعتبر احدد دعائم اللامركزية.

وطبقا المقتضيات إعلان السياسة العامة لصندوق التجهيز الجماعي فقد أضحت الجماعات المحلية ملزمة كذلك حاليا بالمساهمة في إنجاز المشاريع الممولة بواسطة القروض بنسبة 20٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع.

وبهدف توسيع دائرة الاستفادة من القروض قام صندوق التجهيز الجماعي بتقليص نسبة الفائدة المطبقة على القروض من 14٪ إلى 8,5٪ حاليا كما يوفر هذا الصندوق شكلين لسعر الفائدة احدهما ثابت ويتراوح بين 10 و10 ونصف في المائة حسب مدة القرض، والآخر متغير ويصل حاليا إلى 8,5٪ ويخضع لتقلبات السوق المالية، ويترك للسادة رؤساء المجالس الجماعية الصلاحية اختيار السعر الأنسب حسب إمكانية كل جماعة علما أن هناك إقبالا لدى السادة الرؤساء على السعر المتغير.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن مصالح وزارة الداخلية ومصالح صندوق التجهيز الجماعي ما فتئت تعمل على عقلنة اللجوء إلى الاقتراض وذلك لتمكين اكبر عدد من الجماعات المحلية من الاستفادة من القروض.

وأخيرا أود أن أنهي إلى علم السادة المستشارين المحترمين أن صندوق التجهيز الجماعي سيعقد قريبا

مجلسه الإداري الذي سيشكل لا محالة فرصة يجلب حصيلة منجزاته ولتقديم الاقتراحات التي من شأنها أن تجعل من هذه المؤسسة أداة فعالية ومواكبة للتنمية المحلية ببلادنا وسيكون من بين الاقتراحات التي سيدرسها المجلس إمكانيات تخفيض سعر الفائدة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى.... هناك تعقيب السيد المستشار، الكلمة لكم السيد المستشار.

السيد المستشار محمد الخضوري:

شكرا السيد الوزير

السيد الرئيس

احنا هذا السؤال الذي طرحناه، طرحناه نتيجة لممارستنا وهذه القضية ديال السقف ديال 40٪، كل إدارة كاين 2 ديال الإدارات مكلفين بهذا: كاين وزارة الداخلية وكاين الصندوق كل واحد عند سقفه وخا كتقول وزارة الداخلية هل سقفك بالغ لواحد الحد، راه لا يمكن لك أن تأخذ.. تنمشي إلى "le FEC"، تيقول لك راه يمكن.. لك إما ما كاينشاي هنا التنسيق ما بين الإدارات، هذه النقطة الأولى أو كاينشي حاجة مخفية ما تعرفها شاي، خصوصا في وزارة الداخلية، لهذا السقف عملوها غير كواجهة، ولكن الملاحظة ديالهم يمكن تكون عندها أكثر من 40 وترفض لك القرض، ولا يوجد تنسيق ما بين الإدارات.. المهم هذا هو.

ثانيا قضية اللامزكزية ما كاين شاي، كانت وعود باش هذا الصندوق يمشي للجهات تكون إدارات ممثلة على حقاش تصوروا جماعات بسيطة اللي خصها تجي حتى للرباط وتتعمل الإجراءات الإدارية، خص اللامركزية اللي في هذا الصندوق ما تعملت شاي، الإجراءات اللي تعملت اللي قلتم السيد الوزير من 76 مازال هي، هي، مازال الأمور كما هي.

ثالثا: هذه قضية القروض هذا سعر الفائدة ديال القروض مطبقة على جميع.. كاين الجماعات المحلية اللي خصها مساعدة وخصها زيارات، هذا الصندوق إذا لم يكن عندك فلوس وما عندك شاي الفلوس ديال متراكمة ما كيجيشاي كاع يتكلم معك.. يعني ناسيين الجماعات الضعيفة والجماعات المتوسطة، يعني سياسيا هذا الصندوق ديال المغاربة كلهم، وخص تشغيله للجماعات كلها، هذا هو الهدف ديالنا من هذا..

لهذا احنا تنهيب بوزارة الداخلية أنها تفتح نقاش مع السادة الرؤساء الذين يزاولون وتشوف مشاكلهم التي لهم مع الإدارات المركزية، وزارة الداخلية فيما يخص القروض وكذلك مع الإدارات المركزية فيما يخص الصندوق، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير للرد.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

أولا أود أن أقول بأن مسألة السقف هي معيار واحد من بين جملة المعايير وأعتقد أن السيد المستشار المحترم لابد أن يتفق بأن مبلغ القرض ينبغي أن لا يتجاوز 40٪ من المداخيل التي تحققها الجماعات وألا... لأنه القرض معناه تسديد، وحينما يكون القرض يتجاوز القدرة على التسديد فالجماعة لا تستطيع تسديد القرض الذي تحصل عليه.

أود أن أؤكد للسيد المستشار بأن القروض تعطى في إطار شروط وفي إطار معايير معينة ومعروفة وتعرفها جميع الجماعات، وتلتزم بها كل الإدارات سواء الإدارة المركزية لوزارة الداخلية أو إدارة صندوق التجهيز الجماعي، وطبعا يبقى مسألة تمويل الجماعات المحلية للقيام بمجهودها أو بدورها في التنمية المحلية هو موضوع يستحق المناقشة، فالتمويل لا يقتصر فقط على القروض وإنما له لوجه أخرى متعددة وهذا موضوع حري بأن تتواصل حوله المناقشة والمذاكرة ما بين المنتخبين وسلطات الوصاية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السؤال الثاني موجه أيضا لوزير الداخلية حول الاهتمام بالمجالس الجهوية للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحمان لبديك، عبد الكبير بورقية، احمد الإدريسي، بوشعيب الهلالي، حسن أبو العز، محمد المنصوري، لحسن بوعود. فليتفضل أحد السادة المستشارين.. الأستاذ بورقية.

السيد المستشار عبد الكبير بورقية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

حضرات السادة المستشارين،

السيد الوزير،

لقد ظلت الجهة محطة اهتمام الجميع، وفاء لمبدعها المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه وتطبيقا لرغبة

أكيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي دشن عهده بأول خطاب سام في الدار البيضاء حيث أكد جلالته على أهمية الجهوية بالدفع لعجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي فوق كل شبر من كل جهة.

إلا انه نلاحظ مع الأسف الشديد على أن المراسيم التطبيقية لقانون الجهة لا زالت لم تر النور. وكم أنا سعيد اليوم أن يكون من ينوب عن السيد وزير الداخلية، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، علما بأن السيد وزير الداخلية كان والى لجهة الرباط - سلا - الزعير - زمور، وان السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان كان رئيسا لجهة طنجة، ورغم ذلك لدي اليقين أن السيد وزير الداخلية يتابع الآن هذه المناقشة وأقول للسيد وزير الداخلية وهو يتابع الكلام علما بأنه ساهم في تسيير الجهة كوالي لجهة الرباط - سلا - زمور الزعير، وتعامل مع القانون بذكاء ومع المنتخبين باحترام وتقدير، وهذا كان هو الدافع الذي جعلنا نعمل بتفاؤل رغم غيابه أقولها، شكرا على حسن معاملتكم وأسلوبكم، لكن الاهتمام الجهة كتراب ومتطلبات أصبحت أكيدة ومراسيم لم تر النور إلى يومنا هذا الشيء الذي جعلنا في حالة إهانة على جميع المستويات معتبرين من لدن الناخبين على أننا كممثلين للسكان غير قادرين للدفاع عن الحقوق المستحقة وغير منفذين لإدارة ملكية ملحة..

وبالمناسبة أعطي على سبيل المثال مداخيل المقالع والمعادن التي تشكل ثروة تغني الأشخاص ولا تساهم في مدخول ميزانية الجهة والقانون ينص على ذلك والعائق هو عدم وجود نص بسيط في هذا المضمار ولا داعي لأمثلة أخرى.

إنكم تعلمون - السيد الوزير- والجميع يعلم أن ميزانية جهة الرباط - سلا - زمور - الزعير لا تتعدى 3 مليار سنتيم، أقل من ميزانية بعض الجماعات القروية، علما أن مجلس الجهة له علاقات ظرفية مع جهات أجنبية تفوق ميزانيتها 500 مليار سنتيم.

لذا، السيد الوزير سؤالي بسيط وعندكم الجواب، فرئيس السابق وممكن أن يكون رئيس مقبل في المستقبل، فهذه مسؤولية أمام التاريخ، متى سيكون تفعيل الجهات باحترام قوانينها ومن ذلك منتخبيها؟

سؤالي الثاني وهو لشطر الثاني، لقد مل أعضاء المكاتب داخل المجالس الجهوية في الفترة الأولى ولازالوا ينتظرون حقوقهم المشروعة ونحن دوله الحق والقانون، وشكرا المعالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا للسيد الرئيس

أولا اشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق الحركة الوطنية الشعبية على تقديمهم لهذا السؤال الهام، وجوابا عنه أود أن أؤكد بأن الجهة تحتل مكانا متميزا في فكر واستراتيجية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وخير دليل على ذلك الخطاب الملكي السامي بتاريخ 12 أكتوبر 1999 بهذا البرلمان الموقر والذي لعلن فيه جلالته أن الجهة التي كرسها دستور مملكتنا تعتبر حلقة أساسية في دعم الديموقراطية المحلية ومجالا خصبا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفضاء فسيحا للتفكير والتخطيط في إطار واسع لمستقبل أفضل في تعاون وانسجام مع الوحدات الترابية الأخرى باعتبارها أداة توحيد وعنصر الاتحاد.

وفي نفس السياق أولى التصريح الحكومي اهتماما كبيرا للمؤسسات الديموقراطية التي تمثل الجهة إحدى أهم مكوناتها، حتى تعد من الثوابت والاختيارات الأساسية التي تلزم الحكومة بدعمها وتطويرها حتى تقوم بالدور الذي ننتظره جميعا منها كفاعل أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الدولة والجماعات الترابية الأخرى وباقي الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

ولتحقيق هذه الأهداف فان حكومة صاحب الجلالة نصره الله تولي اهتماما كبيرا للجهة وللجهوية ويتمثل في عدة إنجازات: فخلال السنة الأولى من إحداث نظام الجهة انكب الاهتمام على وضع الهياكل الجهوية وإصدار نصوص تطبيقية المنصوص عليها في قانون الجهة، إذ همت هذه النصوص المجالات التالية:

- التعويضات عن المهام والتمثيل الممنوحة لأعضاء مكاتب المجالس الجهوية، وقد صدر بشأنها مرسوم يوجد حاليا في إطار تعديل قصد ملاءمته مع المستجدات التي جاء بها الميثاق الجماعي.

- شروط التعيين ووجوب كل من الكاتب العام والمكلفين بالدراسات والمكلفين بمهمة في المجلس الجهوي وقد كانت موضوع مرسوم تطبيقي.

أما فيما يخص الاختصاصات المخولة للجهة فإنها موضحة في القانون الخاص بها سواء تعلق الأمر باختصاصاتها الذاتية أو تلك التي يمكن للدولة تنقلها إليها.

وفي إطار دعم موارد الجهات اذكر السادة المستشارين المحترمين أن الدولة خصت هذه الأخيرة بحصص من مداخيل بعض الضرائب تتمثل في 1٪ من منتوج الضريبة على الشركات، و1٪ من منتوج الضريبة العامة على الدخل منذ سنة 1999، وقد مكن هذا الإجراء الجهات من موارد جد هامة وفاتت سنة 20003، 310 مليون درهما مقابل 188 مليون درهما سنة 1999.

كما أن الجهات تتوفر على موارد ذاتية هامة مكنتها سنة 2003 من مداخيل تقدر بـ290 مليون درهما، علما أن هذه الموارد في تزايد سنة بعد أخرى بالإضافة إلى ذلك فان مصالح وزارة الداخلية منكبة حاليا بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية الأخرى على إعداد ما تبقى من النصوص التطبيقية المتعلقة بالرسوم المخولة للجهات خاصة الرسم على استغلال المناجم والضريبة الإضافية على الضريبة السنوية الخاصة على العربات ذات المحرك، ويجب التذكير بأن هذه الرسوم تبقى رهينة بالوانين المتعلقة بها.

علاوة على ذلك قامت عدة جهات بإبرام اتفاقية الشراكة مع الدولة والجماعات المحلية الأخرى والقطاع العام القطاع الخاص والمجتمع المدني، وجهة الرباط ممكن أن تكون نموذجا في هذا الشأن، وقد فاقت عدد هذه الشراكات 60 همت مجالات حيوية في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية كالتجهيزات والطرق والشؤون الثقافية والتكوين والسياحة والبيئة وغير ذلك..

واعتبارا لدورها الهام في ميدان التخطيط التنموي فان الجهات بصدد إعداد مخططاتها انطلاقا من دراسات تطبيقية وبتنسيق مكثف مع مصالح وزارة الداخلية، وتهدف هذه المخططات إلى وضع تصور للمشاريع الخاصة بالبنية التحتية والى إنعاش الاستثمار والشغل. وفور إنجاز هذه المخططات التي يجب أن تعكس خصوصية كل جهة من الجهات فان الحكومة ستدرس إمكانيات وطرق تمويلها.

إذن إننا بصدد المرحلة الأولى التأسيسية وفي هذه المرحلة التأسيسية أرسى المغرب قواعد صادقة وثابتة بانطلاقة قوية سنعرفها إن شاء الله في المستقبل، شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هناك تعقيب السيد رئيس الجهة الأستاذ بورقية.

السيد المستشار عبد الكبير بورقية:

شكرا لمعالي الوزير على هذا التدخل، وكم كنت سعيد بشهادة السيد الوزير عن نشاط مجلس جهة الرباط - سلا - زمور - الزعير، وافتخر به مع السادة أعضاء المجلس. ألا أن كلمة واحدة أثرت علي بكل صراحة وهي موارد مهمة.. عندما نرى أن الميزانيات لا تتعدى - وبالنسبة لجميع الجهات - لا تتعدى 3 مليار سنتيم أقول وأؤكد بأن هذا لا يكون حتى في مستوى جماعة قروية وجميعه ينتظر الكثير من مجلس الجهة.

فلذلك أرجو السيد الوزير بالنيابة وأقول السيد وزير الداخلية بأن لنا عدة اقتراحات ويجب أن نناقشها جميعا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، ننتقل إلى السؤال الموالي وهو السؤال الثالث موجه غيضا إلى السيد وزير الداخلية حول النظام الأساسي لموظفي الجماعات المحلية، للمستشارين المحترمين السادة: علي سالم شكاف، يحيى يحيى، العربي الحرشي، محمد ايت امبارك، محمد رضى بوطيب، محمد بن حسن، لحو مربوح. فليتفضل أحد السادة لطرح السؤال.

السيد المستشار محمد آيت امبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيد الوزير المحترم

السادة المستشارين المحترمين

السيد الوزير، إن المرسوم رقم 77 - 837 بتاريخ 24 شتنبر 1977 بمثانة النظام الأساسي لموظفي الجماعات المحلية ارتكز على الوضعية المأساوية لهؤلاء مع زملاءهم باقي موظفي الدولة، إذ خول لهم نفس الحقوق، كما رتب عليهم نفس الواجبات: فالفصل 8 من المرسوم السالف الذكر ينص على عدم صرف الضريبة عن تلك التي أثبتتها النصوص التشريعية والتنظيمية لفائدة موظفي الدولة.. ومن بين هذه الحقوق التعويضات عن المهام المقررة في الفصلين 15 و16 من نفس المرسوم. لكن تمتيع موظفي الجماعات المحلية بهذا الحق يتوقف على صدور مرسوم محدد لهذه التعويضات. طبقا بما جاء في الفصل 18 من النظام الأساسي لموظفي الجماعات.

لذلك نسائلكم - السيد الوزير المحترم ما هي الإجراءات التي تتخذها وزارتكم لتمكين هذه الشريحة

من الموظفين من حق أقرته التشريعات الوظيفة العمومية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

في البداية أتقدم بالشكر إلى السادة المستشارين أصحاب هذا السؤال على طرحهم له، وجوابا عنه نيابة عن وزير الداخلية أود أن أقول بأن النظام الجديد للامركزية خول لرئيس الجماعة المنتخب سلطات واسعة في ميدان تدبير الموارد البشرية بجميع أصنافها ومنحه اختصاص تنظيم الإدارة الجماعية وفق هيكلة إدارية منسجمة تراعي خصوصيات كل جماعة والمهام المنوطة بمها بمقتضى القوانين والأنظمة.

كما خص المشرع المدن التي تعرف نظام المقاطعات ببعض المقتضيات الخاصة المنصوص عليها في المادة 110 والمواد من 121 إلى 130 من الميثاق الجماعي، حيث ألقيت بعض الاختصاصات في مجال التسيير اليومي لشؤون الموظفين لرئيس مجلس المقاطعة، هذا وتجدر الإشارة إلى أن إعداد الإصلاح الشمولي لنظام اللامركزية ببلادنا يتطلب مجهودات كبيرة وإمكانيات مالية وبشرية مهمة لنجاحه. وفي هذا الصدد تم اتخاذ عدة إجراءات تنظيمية لإنجاح عملية الانتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد، حيث تم إعداد النصوص التنظيمية التطبيقية لهذا الإصلاح والتي روعي في إعدادها ما تقتضيه حاجيات الجماعات المحلية من كفاءات بشرية ذات تخصصات مختلفة، وكذا هيكلة إدارية مرنة تتماشى والاختصاصات التي أنيطت بالجماعات الحضرية والقروية بمقتضى الميثاق الجماعي الجديد.

وهذا وسيصدر مرسوم تنظيمي حدد بشكل دقيق اختصاصات مختلف الهياكل الإدارية والتقنية وكذا شروط التعيين في المناصب العليا ووضع نظام للتعويض عن ممارسة المسؤولية داخل الإدارة الجماعية وذلك من اجل تشجيع هذه الفئة من الأطر على العمل من اجل تطوير الممارسة الإدارية وضمان السير الفعال للشأن المحلي.

أما فيما يتعلق بانتقال الموظفين بين الجماعات، يجدر الذكر أن نفس المسطرة المعمول بها على صعيد الوظيفة العمومية تطبق كذلك على الموظفين الجماعيين كمسطرة الإلحاق والتي تعرف مرونة كبيرة من خلال عملية نقل المناصب المالية من ميزانية جماعة إلى ميزانية جماعة أخرى حيث تعطى تسهيلات في هذا المجال عندما يتعلق الأمر بوضعيات اجتماعية أو ظروف خاصة.

كما أن ترقية الموظفين العاملين بالجماعات المحلية تتم بشكل منتظم سواء بالنسبة للفئات التي يتم تسييرها من طرف السادة رؤساء المجالس الجماعية والمرتبين في سلاليم الأجور من 1 إلى 9 أو بالنسبة للفئات التي يتم تسييرها من طرف المصالح المركزية لوزارة الداخلية حيث تتم ترقيتهم إلى درجات أعلى خاصة بالنسبة للمهندسين والمتصرفين والمتصرفين المساعدين والمحررين والمحررين الممتازين والتقنيين، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذه الترقيات حوالي 4289 موظفا، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ علي سالم شكاف.

المستشار السيد علي سالم الشكاف:

شكرا السيد الوزير، أود في البداية أن نستبشر خيرا بهذا الإصلاح الشامل. وفي انتظار هذا الإصلاح وفي انتظار هذه المراسيم التنظيمية أود أو نود أن نُلح على بعض النقاط التي يجب أخذها بعين الاعتبار من اجل أن يكون هذا الإصلاح في مستوى التطلعات التي تخول لهذه الجماعات أن تكون فاعلة في التنمية المحلية، وهي:

اعتماد هيكلة تنظيمية عصرية وتتلاءم ومتطلبات العصر، وكذلك مباشرة التعيين في المناصب حسب الكفاءة والتكوين.

ثانيا: دعم الإدارة الجماعية بنظام التحسيس في مجال الوظيفة الجماعية، وان يكون التعيين في مناصب المسؤولية يقترن بتعويضات مناسبة كما هو الشأن بالنسبة للإدارات العمومية الأخرى.

ثالثا: دعم دور الكتاب العامين في تسيير شؤون الجماعات وتخويلهم الصلاحيات الكافية للسهر على تطبيق قرارات المجالس.

رابعا: وضع برامج للتكوين المستمر لهذه الفئات من الموظفين بضمان تأهيلهم لمواجهة التحديات القادمة.

خامسا: وهذه نقطة مهمة وهي مرتبطة بإجراءات أو تنظيم عملية الانتقال من جماعة لأخرى، وذلك باعتماد أسلوب مرن يسهل حركية هذه التحديات، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، ننتقل... تعقيب... للرئاسة رجاء، أرجوكم السادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارين،

نلتمس منكم أنكم تكيفوا طرح استلتكم وأجوبتكم مع الوقت المخصص، لأنه.. وإلا سيكون على حساب مستشارين آخرين، ونعلم جميعا أن التغطية تقف في حدود الساعة السادسة مساء، رجائي مرة أخرى أن نكيف جميعا عملنا حسب الزمان المخصص، والوقت للرد على التعقيب.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

لا ليس لي رد، أود أن أقول بأن كل الاقتراحات التي قدمت هي اقتراحات وجيهة والحكومة ستأخذ بها في المرسوم الذي هو الآن في مجال الإعداد، وفعلا كل القضايا التي أثارها تم الاهتمام بها وسيتم إدراجها في هذا المرسوم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. السؤال الرابع موجه كذلك للسيد وزير الداخلية حول مآل مشاريع مواكبة إصلاح التنظيم الجماعي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف ابدوح، محمد التيتني العلوي، نجيب ابضالس، عزيز الفيلالي، محمد كريمن. فليتفضل أحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

السيد المستشار عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس غير فيما يخص الملاحظة التي أثرتموها فيما يخص التوقيت أو الوقت، فسنعمل على احترامه على أننا كنا نتمنى أن تبدو تلك الملاحظة في بداية الجلسة حتى يتمكن الجميع من احترامها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

تعرف الجماعات المحلية انطلاقة وتجربة جديدة في ظل التعديلات المحلية التي عرفها التنظيم الجماعي في محاولة لمواكبة التطورات والتحولات التي يعرفها المجتمع المغربي في الحواضر والبوادي، وتراكم تجارب الممارسات الجماعية، سواء على مستوى توسيع مجال التسيير أداة للجماعات المحلية وتعزيز وسائل حماية المصلحة العمومية وآليات المراقبة، وتحسين النظام الأساسي للمنتخب ومراجعة القواعد المتعلقة بتسيير أعمال المجلس الجماعي، والعودة إلى نظام وحدة المدينة..

لكن تبقى كل هذه الإصلاحات في نظرنا ناقصة في غياب استكمال الإطار القانوني العام لحسن التدبير اختصاصات الجماعات المحلية، وذلك بالإسراع إلى مواكبة هذه التعديلات التي عرفها القانون الجديد، بإصلاحات وتعديلات ضرورية فيما يخص تطوير هذا القانون، وخصوصا ما يتعلق بتدبير المالية الجماعية وكذا النظام الأساسي لموظفي الجماعات المحلية، ونقصد بالمالية الجماعية كل ما يتعلق بالضرائب المحولة أو الرسوم المحلية أو توزيع الحصة على الضريبة على القيمة المضافة أو كل ما يتعلق بالموضوع الكبير جدا الباقي استخلاصه..

لذا، السيد الوزير، نسائلكم عن مآل هذه المشاريع القوانين المرتبطة والمكونة أساسا إلى المنظومة العامة لحسن التدبير الجماعي؟ ونريد، كما سبقت الإشارة وقد تفضلتم بالإجابة على ما يتعلق بالنظام الأساسي للموظفين، نريد أن نعرف ما مصير القوانين المتعلقة بتدبير مالية الجماعات المحلية؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المحترم للإجابة عن السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال الهام وجوابا عنه أود اذكر المجلس بأن المغرب.. بأن نظام اللامركزية بالمغرب عرف بفضل الميثاق الجماعي الجديد تطورا هاما شمل مختلف مظاهر تدبير الشأن المحلي، ومن أبرز ما جاء به هذا الميثاق توسيع اختصاصات السلطات المنتخبة الذي يتجلى في التخفيف من سلطة الوصّاية، إذ دعمت المراقبة اللاحقة على حساب المراقبة القبلية، وعززت الرقابة القضائية على حساب المراقبة الإدارية فيما يخص المشروعية.

ولقد واكبت وزارة الداخلية الإصلاح الشمولي للنظام اللامركزية في بلادنا باتخاذها الإجراءات اللازمة لإنجاح عملية الانتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد وذلك بإعدادها مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لمختلف جوانب التدبير الجماعي.

ففي الميدان الجبائي تطبيقا للتعليمات الملكية السامية التي حددت أهداف إصلاح النظام الجبائي المحلي، في عقلنته وتبسيطه وملاءمته مع النظام الجبائي للدولة من جهة، وتحسين الموارد المالية للجماعات المحلية من جهة ثانية. فقد عمدت وزارة الداخلية بتنسيق مع وزارة

المالية والخوصصة إلى إجراء دراسات تشخيصية للنظام الحالي بغية الوقوف على الصعوبات التي يعاني منها، ولإعداد إصلاح يستجيب للغايات المذكورة، وسيتم عرض مضامين هذا الإصلاح فور الانتهاء من إعداده على الجهات المعنية قصد دراسته وإبداء الملاحظات حوله قبل عرضها على مجلسكم الموقر خلال هذه السنة.

وفيما يتعلق بمشاريع القوانين المرتبطة بالتدبير المالي للجماعات المحلية، تجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية منكبة حاليا بتنسيق مع مصالح وزارة المالية والخوصصة والخزينة العامة للمملكة على تهييء القوانين المتعلقة بالتنظيم المالي، وذلك مواكبة للإصلاحات الهامة التي عرفها التنظيم الجماعي وكذا في إطار ترشيد التدبير المالي للجماعات المحلية، أن إعداد هذه المشاريع يوجد حاليا في مرحلة جد متقدمة وسيتم عرضها على مجلسكم الموقر خلال هذه السنة كذلك.

وبالنسبة لتدبير الموارد البشرية فقد أسندت المادة 54 من الميثاق الجماعي سلطات واسعة لرئيس المجلس الجماعي الذي منح فضلا عن ذلك سلطة تنظيم الإدارة الجماعية كما خول المشرع رؤساء مجالس المقاطعات اختصاصات هامة في مجال التدبير اليومي لشؤون الموظفين.

وسيصدر قريبا كذلك مرسوم تنظيمي يحدد اختصاصات مختلف الهياكل الإدارية والتقنية وشروط التعيين في المناصب العليا كما يضع نظاما للتعويض عن ممارسة المسؤولية داخل الإدارة العامة وهو ما كان موضوع الجواب السابق، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم.

السيد المستشار عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

غير بغيت نخبر السيد الرئيس على أننا في طرحنا لهذا السؤال في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية هو داخل في إطار المواكبة المستمرة لما يجري في لجان المجلس لأنه أثرنا هذا الموضوع خلال مناقشة القانون ثم كذلك أثرناها خلال مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، والسيد وزير الداخلية كان دائما يعد وكيواعد المجلس بأن هذه القوانين غادي يجيو في أسرع ما يمكن، فإثارتنا هو من اجل المطالبة بإسراع إخراج هذه القوانين نظرا لما لهم من أهمية في تكريس حسن التدبير في الممارسة الجماعية خصوصا وأننا نعيش الآن السنة الأولى من تطبيق القانون الجديد، وقد مرت أكثر من 6 أشهر على هذه الممارسة.

إذن ما بغيناشاي يطوال الوقت ديال إصدار هذه القوانين، كيخصهم يجيو بسرعة باش يمكن الآن اللي كيدير التدبير المحلي الحاليين يكون عندهم هذه الترسانة ديال القوانين المواكبة للإصلاحات التي جاءت في الميثاق الجماعي باش يمكن تكون المردودية مهمة ومهمة جدا. شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الرئاسة لها نفس المتمنيات، وننتقل إلى السؤال الخامس موجه أيضا إلى السيد وزير الداخلية حول تنفيذ مقتضيات المادة 28 من القانون رقم 78 - 00، المتعلق بالميثاق الجماعي للمستشارين المحترمين السادة: حميد المؤذن، محمد الجوهري، احمد المنتصر، الصوالحي بوزكري، عبد الرحيم دندون.

فليتفضل أحد السادة المستشارين، الأستاذ الجوهري.

السيد المستشار محمد الجوهري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

في الحقيقة هذا السؤال وضع هذه سنة كاملة في 2 ماي 2003، وضعناه في الوقت الذي كان... أو الوقت التي اقتربت فيها الانتخابات، من المعلوم أن الميثاق الجماعي الجديد قد صدر يوم 2 أكتوبر 2002، يعني سنة قبل الانتخابات، والوقت التي اقتربت فيها الانتخابات يعني ماي المنصرم وضعنا هذا السؤال.

السؤال يتعلق بالمادة 28 التي تنص على أن رؤساء الجماعات لا يمكن لهم أن يكونوا رؤساء إذا لم يكن لهم مستوى دراسي يكون على الأقل يساوي نهاية شهادة الدروس الابتدائية، يعني يكونوا كيعرف القراءة والكتابة ومستوى لا بأس به يخول لهم تسيير الجماعة.. ووضعنا السؤال في ذاك الوقت في واحد الصفة، في واحد الشكل، نتصور إذا الجماعة الناس الذين نجحوا كاملين ما فيهم شاي حتى شي واحد الذي عنده هذا المستوى، من سيترأس.

وضعنا السؤال كذلك نقول كيف سيحل هذه الإشكالية، حتى إذا كان شي واحد ولكن ما بغاوشاي يصوت عليه، وفقط لكن لما جاءت الانتخابات أصبحت هذه الإشكالية في شكل آخر، أصبح هذا المشكل ديال

التوفر على الشهادة، القضاء مشى في عدة الاتجاهات لماذا؟ لان عندنا في المغرب من الاستقلال، الأجيال الآن التي تريد تحمل المسؤولية كاين اللي قرأ في عام 1948، 1950، 1960، كان التعليم في المساجد، كان التعليم في الزوايا، كان التعليم العصري، كان تعليم جامعة بنيوسف وجامعة القرويين، كان التعليم العتيق المدارس العتيقة في سوس، كان التعليم في التدارس، في الصحراء في جنوب المغرب في زاوية سيدي ماء العينين وفي زوايا أخرى..

كنجيو أمام القضاء نلقى النص يقول لك الشهادة الابتدائية، نهاية الدروس الابتدائية، كاين اللي قرأ في الجامع، في المساجد، في التعليم العتيق، مستواه عالي وكون راسو، ولكن ما كاينشاي هذه الشهادة، فوقعت واحد العدد ديال الإشكاليات، كان من الواجب أن السيد وزير العدل والسيد وزير الداخلية يوضع شرح ودليل باش تيسر هذه المسألة هذه، أمام القضاء من جهة وأمام السلطات الإدارية التي تسهر على تطبيق هذا القانون من جهة ثانية ولازالت ملفات متعددة الآن في المجلس الأعلى، وأكثر من هذا وذاك اشنو اللي وقع؟ وقعت إشكالية خطيرة جدا وهو أن الناس، لان الانتخابات هي محل ديال العراك والصراع والعداوات، لازال... اللي بغى خدمة في شي واحد كيقدم به الشكاية بأنه زور الشهادة، راه زور واحد كيقدم به الشكاية بأنه زور الشهادة، راه زور الشهادة، منين جبت الشهادة.. إلى آخره، ولحد الآن عدد من الملفات كاينين أمام المحاكم..

لذلك هذا السؤال نضعه وغادي نشوف رأي السيد وزير الداخلية في هذه المرحلة بالنسبة للموضوع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان نيابة عن السيد وزير الداخلية.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس

اشكر السيد رئيس الفريق والسادة المستشارين الذين تقدموا بهذا السؤال الهام الذي لا تزال له راهنيته، فاعتبارا لجسامة المسؤولية الملقاة على رئيس المجلس الجماعي نص الميثاق الجماعي الجديد على إحدى الآليات التي تضمن الرفع من جودة أسلوب إدارة الشأن العام المحلي وذلك بمنع إسناد المهام التنفيذية إلى أشخاص لا يتوفرون على مستوى تعليم معين يعادل على الأقل مستوى نهاية الدروس الابتدائية.

إن هذا الأجراء جاء بناء على مطلب ملح أكدت عليه دائما التوصيات الصادرة عن المناظرات الوطنية للجماعات المحلية.

وكذلك استجابة لرغبات الهيآت السياسية ومختلف فعاليات المجتمع المدني، علما أننا كنا نود اقتراح مستوى ثقافي أعلى، لولا اكراهات الواقع التي تحول هذا الأمر إلى شرط تعجيزي يستحيل معه تكوين مكاتب بعض الجماعات كما سبق أن طرحتم.

غير أن تطبيق هذا الإجراء على ارض الواقع طرح بعض الصعوبات، تمثلت أساسا في إثبات المستوى التعليمي وفي الإدلاء بالشواهد المدرسية من طرف المعنيين بالأمر، حيث بلغ عدد الطعون التي قدمت على أساس عدم توفر المستوى التعليمي المطلوب لدى الرؤساء المنتخبين 131 طعنا من أصل 302 طعنا قدمت ضد تكوين مكاتب المجالس الجماعية.

هذا وتصدر الإشارة إلى أن المحاكم الإدارية تبت في مجموع هذه الطعون طبقا للمسطرة المعمول بها، بينما بت المجلس الأعلى استئنافيا في 33 طعنا، وبذلك صدرت أحكام نهائية في هذه القضايا وتم الشروع في إعادة انتخاب المكاتب المعنية بهذه الأحكام بعد تبليغها، علما أن هناك بعض الرؤساء الذين طلبوا إعادة النظر في هذه الأحكام طبقا لقانون المسطرة المدنية.

وبذلك يمكن القول أن تطبيق المقتضيات الواردة في الميثاق الجماعي بخصوص المستوى الدراسي للرؤساء لم تنتج عنها من الناحية الواقعية أية إشكاليات غير قابلة للحل.

انطلاقا من هذه المعطيات يتجلى الدور الهام الذي يجب أن تقوم به الأحزاب السياسية التي أناط بها الدستور مهمة ومسؤولية تنظيم تأطير المواطنين وتمثيلهم، والمتجسد في ترشيح أكبر عدد من الكفاءات في الإستحقاقات الانتخابية حتى تحقق الرهان الذي نتوخاه جميعا من تطوير اللامركزية ببلادنا على المستوى التنظيمي والمؤسساتي أو على مستوى التدخلات الاقتصادية والاجتماعية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هل هناك من تعقيب. التعقيب للسيد المستشار محمد الجوهري.

السيد المستشار محمد الجوهري:

أشكر السيد الوزير على الجواب الواضح وبطبيعة الحال ليست هناك إشكال ليس لها حل لكن أنا اقترح أن

يوضع مرسوم أو منشور أو مذكرة مشتركة بين السيد وزير الداخلية والسيد وزير العدل وعلى الأقل وزارة العدل لتوضيح هذه المسالة، لأن هناك.. حتى هذه المسألة غادي تجي مستقبلا، أنواع المستويات الموجودة في التعليم نقول أن مثلا أنا حضرت لملف في الدار البيضاء.. الناس ما كيعرف شاي بأنه بنيوسف في مراكش الثالثة الابتدائي هي مستوى الشهادة الابتدائية.. تيقول لك لا، هذا عنده غير السنة الثالثة ما عنده شاي السنة الخامسة بالنسبة للتعليم العصري، ولكن السنة الثالثة لأنه التعليم في ذلك الوقت في القرويين ولا في بنيوسف كانت السنة الأولى الابتدائي، الثالثة هي الشهادة الابتدائية من يدخل الإنسان إلى الثانوي..

وأيضا للاعترافات أو تقول الشهادات التي يسلمها العلماء اللي كاينين في المدارس العتيقة، التعليم العتيق، الآن التعليم العتيق عنده قانون جديد وسيفعل، والإنسان تيقرا عنده... تيقرا حتى ل 30 سنة، وتتقول راه حفظ العاصمية، حفظ ابن مالك، حفظ الجرومية، حفظ الهمزية، حفظ القرآن، أمام يخطب، يكتب ونقول له لا ما عندك شاي مستوى شهادة الابتدائية، إذن لابد من التوضيح، لان اشنو اللي عملنا؟ من حيث لا ندري ولا نشعر دفعنا الناس يقلب على الشهادات، يفتش عليها، فوقعوا في المحظور، ومنهم المعتقلون الآن، هم في السجون، حنا اللي دفعنهم تيدفع راسو يمشي للمصلحة العامة، يمشي يخدم، يشتغل كلنا نتحمل المسؤولية.

أيضا - السيد الوزير - والأحزاب؟ سؤال الأحزاب راه هو جاي وسنتحدث عليها في دور الأحزاب، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، ننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه أيضا إلى السيد وزير الداخلية حول التأثيرات التي تعرفها الجماعات المحلية في ميزانياتها للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحق التازي، أحمد القادري، محمد أبو الفرج، أحمد شفيق، عزيز الفيلالي، أحمد الخريف، محمد بنشايب، محمد كريمن. الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال فليتفضل.

السيد المستشار محمد أبو الفرج:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

تعلمون - السيد الوزير- أن الجماعات المحلية بكفاءاتها بدون ميزانية هي جماعة مشلولة أو منعدمة وكأخير في صرف الميزانيات للجماعات هو مضر كثير للسر العام العادي للجماعات، إذ غالبا وفي كل تأخير يلجأ بعض الرؤساء إلى إبرام اتفاقيات مكرهة مع بعض الممولين، الذين يفرضون شروطهم وبشكل إذ عاني على الجماعات المحتاجة، زد على ذلك تأخير كبير في إنجاز البرامج، كما يؤثر التأخير على التزامات الجماعات المادية مع بعض الإدارات الذين تربطهم عقود شراكات وكمثال المكتب الوطني للكهرباء، كما أن الضريبة على القيمة المضافة لا تتوصل بها أغلبية الجماعات إلا ما بين شهري نوفمبر وشتنبر.

لذا يتطلع الرأي العام والمهتمون بقضايا الشأن المحلي إلى معرفة الأسباب الكامنة وراء التأخيرات التي تعرفها الجماعات المحلية في لميزانيات المخصصة لها رغم مرور وقت طويل على المصادقة عليها، التي تمت في شهر أكتوبر ونعتبر أن هذه الوضعية غير سليمة ولا تتماشى مع مفهوم اللامركزية، بل ومن خلالها أن تؤثر سلبا على سير عمل الجماعات وانصرافها لمعالجة قضايا المواطنين ومتطلباتهم الغير القابلة للتأخير.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم ما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لإصلاح ومعالجة هذه الوضعية تمشيا مع روح اللامركزية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

أشكر السيد المستشار والسادة المستشارين أصحاب هذا السؤال على طرحهم له، وجوابا عنه أود أن أؤكد بأن جميع الميزانيات قد تمت المصادقة عليها بعد أن توصلت بها وزارة الداخلية، وقد توصلت وزارة الداخلية بما مجموعه 276 ميزانية للمصادقة عليها طبقا للشروط المحددة في المادة 73 من الميثاق الجماعي.

في هذا الصدد وجبت الإشارة إلى أن عمليات إعداد مشاريع الميزانيات وكذا المصادقة عليها قد اكتست خلال هذه السنة طابعا استثنائيا بالنظر إلى الطابع الخاص المتمثل في دخول مقتضيات الميثاق الجماعي الجديد حيز التطبيق بالنسبة لبعض الجماعات وكذا تجديد أعضاء مجالس الجماعات المحلية، اثر الاستحقاقات الأخيرة، وعلى الرغم من ذلك فان تأخر المصادقة على بعض الميزانيات لبعض الجماعات المحلية لا يمثل سوى نسبة عادية بحيث يرجع عدم

التأشير في الآجال المحددة في الميثاق الجماعي إلى احترام سلطة الوصاية للمساطير القانونية سيما وانه لا يوجد فراغ مع إقرار قاعدة صرف الأقساط القانونية الموقتة من اعتمادات السنة الماضية في حدود 1 من 12 ليتأتى للجماعات المحلية تغطية مصاريف التسيير الضرورية. وهذا شيء يعرفه المنتخبون جميعا، فحين تتأخر المصادقة على الميزانية، فيبقى للجماعة الحق في أن تصرف نفقاتها في حدود 1 من 12.

وعليه فان المساطير باعتبارها ضمانات أساسية لم تنشأ من العبث إذ يتعلق الأمر بمالية عمومية وجب التحري والتدقيق والتريث في صرفها.

ومع ذلك فان وزارة الداخلية وعيا منها بضرورة تسريع وثيرة المصادقة على ميزانيات الجماعات المحلية تتكب على دراسة التدابير التي من شأنها تبسيط مسطرة المصادقة على الميزانيات في الآجال المحددة من الميثاق الجماعي وذلك حتى يتسنى مستقبلا للجماعات الحلية الشروع في تطبيق ميزانياتها في بداية السنة المالية.

إذن لنعتبر ما حدث هذه السنة مجرد مرحلة انتقالية بين نظامين ولا أظن أنه سيتكرر لان الأمر كان في الماضي وهو انتداب المصادقة داخل الآجال القانونية وسيكون كذلك في المستقبل، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم.

السيد المستشار محمد كريمن:

السيد الوزير

تكلمتم على الظروف الاستثنائية، لا أظن أن 7 سنين من التجربة ديال تسيير شؤون المحلية، 7 سنين ديال اللي كنشوف التأخير ديال وصول الميزانية للمصادقة عليها من طرف وزارة المالية ووزارة الداخلية، كان بودي أن أعقب، لكن سأكتفي بمداخلة، فيما يخص.. لان السيد الوزير عنده يمكن سؤال، الجواب عن السؤال المكتوب، ولكن ما ظنت شاي باش يكون عنده الجواب على التعقيب، انتم تعلمون بأنه التعقيب في بعض الأحيان أهم من السؤال بنفسه..

إذن فيما يخص السيد وزير الداخلية حضوره تحت هذه القبة، وبالخصوص أن احنا نتميز بوزيرين، وزارة الداخلية عدة أسئلة موجودة اللي تتطرح على وزارة الداخلية، فنتفهم بأن وزير الداخلية بالجهاز التنفيذي المغربي وزير مهم، عنده يمكن ظروف خاصة، ولكن الذي نفهمه والذي يناشد به الجميع أن المؤسسة التشريعية مؤسسة مهمة، فلازم من إعطائها وقتا لأنه مرة في الأسبوع هذا لازم ما يكون وأقل ما يمكن أن نطلبه من السيد وزير الداخلية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحرم، ننتقل إلى السؤالين المواليين ويتعلقان بمشروع القانون الخاص بالأحزاب ونستأذنكم في طرح السؤالين معا قبل الاستماع لجواب السيد الوزير عنهما معا. السؤال الأول في الموضوع حول مشروع القانون المتعلق بالأحزاب السياسية للمستشارين المحترمين السادة: محمد السلامي، سعيد التدلاوي، احمد الكور، عادل المعطي، محمد طريبش، الميلودي عفوت، عبد السلام الودي، محمد هلال، محمد العقاوي. الكلمة للأستاذ المحترم طريبش.

السيد المستشار محمد طريبش:

السيد الرئيس المحترم

السيدان الوزيران المحترمان

السادة المستشارون المحترمون

فسؤالنا اليوم حول مشروع القانون المتعلق بالأحزاب السياسية، أن قانون الأحزاب السياسية يعتبر من أهم القوانين المنظمة لأي نشاط سياسي أو كيفية انخراط في الحياة السياسية، وفق قانون الحريات العامة. كما أن هذا القانون يحدد مهام أي حزب سياسي.

ويلاحظ مؤخرا أن الدولة رخصت لكثير من الأحزاب لممارسة نشاطها السياسي، إلا انه أمام تفاقم هذه الظاهرة سبق للوزير الأول أن وعد بإحالة قانون الأحزاب على البرلمان للمصادقة عليه لأنه من المعلوم أن هذا المشروع يعتبر من المشاريع ذات الأسبقية.

ولهذا نطرح السؤال التالي على السيد الوزير المحترم: ما هي المحطات التي قطعها مشروع قانون الأحزاب السياسية ؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، السؤال الثاني موجه إلى السيد وزير الداخلية في نفس الموضوع حول مشروع القانون الخاص بالأحزاب للمستشارين المحترمين السادة: محمد الجوهري، الصوالحي بوزكري، امبارك السباعي، حميد الموذن، سفيان القرضاوي، المهدي عثمون، المختار الجماني، محمد الدواحي، علي اسكاتي، خالد بورقية. الكلمة للأستاذ الجوهري لشرح السؤال.

السيد المستشار محمد الجوهري:

أكد جلالة الملك أيده الله في خطاب العرش الأخير ليوم 30 يوليوز 2003، على دور الأحزاب السياسية المتمثل في تأطير المواطنين وتمثيلهم سعيا إلى إعادة الاعتبار للعمل السياسي بمعناه النبيل، وواجب جلالته التعجيل بإقرار قانون خاص بالأحزاب، إن هذا الوجوب المقرون بالتعجيل هو من أوكد واجبات الحكومة.

وقد أكدتم - أقصد السيد الوزير - في عدة المناسبات - لان السؤال موجه إلى السيد الوزير الأول - وقد أكدتم في عدة مناسبات أن الحكومة منكبة على إعداد هذا المشروع.

إن الزمن يمر بسرعة وان استدراك ما فاتنا يتطلب طي المراحل والبحث عن استكمال آليات الانتقالي الديموقراطي المنشود لبلادنا باعتباره قاطرة النمو الحقيقي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي يحتم التعجيل بهذا المشروع، نطلب من السيد الوزير الأول أن يفيدنا في الموضوع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤالين معا نظرا لوحدة الموضوع، فليتفضل السيد الوزير مشكورا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا أولا اشكر السادة المستشارين من الفريق الحركة الشعبية والفريق الديموقراطي على طرحهم لهذا السؤال البالغ الأهمية الذي تقدموا به إلى السيد الوزير الأول، حول مشروع القانون الخاص بالأحزاب السياسية، وجوابا عن السؤال يتعين التأكيد على أن الوقت أصبح الآن ملائما بعد إجراء الاستشارة السياسية الوطنية والمهنية والمحلية وتنصيب المجالس المنتخبة، أصبح ملائما لوضع الإطار القانوني الخاص بالأحزاب السياسية.

وفي هذا الإطار فقد تم إعداد مشروع قانون سيتم في القريب العاجل فتح باب المشاورات والتحاور في شأنه مع الجهات المعنية وخاصة الأحزاب السياسية بقصد الاطلاع على آرائها واقتراحاتها في هذا الموضوع الحيوي الهام والذي يكتسي أهمية خاصة في مجال تدبير الشأن الحزبي والسياسي ببلادنا وذلك قبل عرضه على الحكومة ثم بعد ذلك على المجلس الوزاري وإحالته في الأخير على مجلسكم الموقر خلال وقت قريب إن شاء الله، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هل هناك من تعقيب الكلمة للفريق - الأستاذ الجوهري تفضلوا.

السيد المستشار محمد الجوهري:

شكرا السيد الرئيس

فعلا الجواب غادي، لأنه هذا الكلام سمعناه من قبل وكان موضوع نقاش طويل، وطرحنا السؤال في هذا الوقت بعد أن مر نصف الفترة تقريبا، مابغيناشاي نطرحه، لا قبل الانتخاب ولا قبيل الانتخابات ولا عند الانتخابات كي لا يقال بأن هناك مساعي أو تأويلات لإقصاء كذا أو.. إلى آخره.

كلنا مقتنعون بضرورة تقنين الحياة السياسية والحزبية في البلاد، كل الاخلالات التي تقع ونسند المسؤولية - مثل الكرة شي كيلوحها على شي - اشكون الذي المسؤول؟ الدولة؟ الحكومة؟ الأحزاب؟ لم تقدم الناس في المستوى، الأحزاب تعطي التزكية لان كان، إذا لم تكمن التزكية لم تكن الانتخابات.. التزكيات يقال إنها كل شيء موجود، كاين اللي عنده 10 تزكيات في جيبه، الأحزاب لم تقم بدورها، الدستور يقول الأحزاب خصها تتأطر، الأحزاب ليس لديها إمكانيات، أين نحن من هذا؟

الأمر واضح وجلي، وهو أن هذا المجال يجب أن ينظم، ماشي نطلقه - نخليوه للأخلاقيات، لما نقول ايوة حشومة ماشي حشومة، كيجيو آخرين وكيقول لك آودي السياسة ليس فيها حشومة في السياسة، أشنو اللي كيخص يكون فيها، كيخص يكون فيها القانون اللى... التعددية الحزبية، نعم، الحرية نعم، لكن النظام والتنظيم والقانون نعم ايضا، وكذلك هذه المهمة الخطيرة التي نكلف بها الأحزاب والمتخزبون وما كنعطيوهم شاي الدعم المالي وما غادي شاي تعطيهم الدولة الدعم المالي، غير معقول ابدا..

من سيقوم بهذا الدور؟ لذلك التفسير الوحيد لمن يجلسون في الظل من أبناء الوطن اللي خصهم ينوضو تيخدمو وزهدوا في السياسة وفي المشاركة في العمل السياسي، هو هذا لان المجال الحزبي غير منظم، والحمد لله أن المجال الجمعوي نشيط ويزداد ويكاد الآن أن يعوض العمل السياسي..

فقط بعض الإشارات لتحريك الملف، ونتمنى أن يحرك بما فيه الكفاية، لأنه في الحقيقة يحتاج إلى استشارات، يحتاج إلى آراء، ولكن كيخصنا نطلق الفرج، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة في إطار التعقيب للفريق الديمقراطي فليتفضل السيد رئيس الفريق

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس

حتى لا أكرر ما جاء به الأستاذ المحترم السيد الجوهري سأتطرق لجانب آخر، إنا لا أقول الدعم المالي، بل نطلب على الأقل داخل هذه الأحزاب، هذا الدعم القانوني الذي نبحث عنه - السيد الوزير- جاء في رده على انه أصبح الوقت ملائما الآن لإيداع هذا القانون في إطاره القانوني، وعاد سيعرض على الأحزاب وعاد غادي يجي للمجلس الحكومة وعاد غادي للبرلمان إلى غير ذلك.. راه لا يمكن نطلب دولة ديموقراطية ودولة الحق والقانون والأحزاب ليست منظمة، راه لا يعقل أن نعطي تزكية لشخص ويتعمل الحزب ورمز الحزب ومناضل وفي الغد يصبح في جهة أخرى، إذا أراد أن يمشي يستقيل وتعوض في ذلك الدائرة راه ليس معقول، لا يعقل الأحزاب كلها أصبحت تفتقد المشاتيل، والمشتل هو أهم حاجة اليوم احنا بغينا دابا، ما وصلنا شاي للدعم المادي خليونا آعباد الله أعطونا غير الدعم القانوني باش نشتغل، إذا أردتم في حقيقة الأحزاب تكون عندها مسؤولية غدا، وتكون عندها ديموقراطية غدا، كيخصنا المشاتيل ديالنا تكون، يكونوا عندنا شباب، بدأوا في المشاتيل واقتنعوا، واحد العدد من الناس الآن راهم في الأحزاب والله ما كيعرف حتى النشيد ديال الحزب..

ولهذا السيد الوزير الله يخليكم ما ندرقوشاي الشمس بالغربال، إذا هذا القانون غادي يخرج للوجود راه خصو يخرج في أسرع وقت ممكن حتى ننظم ما رأيناه والمهزلة اللي شفنا غير داخل هذه القبة بحال الترحال، غير هذا الترحال اللي كاين الآن من جهة إلى جهة إلى غير ذلك..

ولهذا نحن نتمنى صادقين وخالصين أننا... حتى وزارة الداخلية الآن ولو بعض الأشخاص انتقلوا، تعتمد النتيجة والربط ديال الحزب اللي باش نجح لحد الآن لم تعتبر بشي حاجة أخرى..

ولهذا اعطونا هذه القوانين باش نشتغل وباش نوجد المشاتيل ديالنا ونوجد الشباب ديال الغد، احنا راه ما دايمين شاي فيها، راه احنا كلنا غادي نمشيو مارين، ولكن غدا أشنو هي الاستمرارية إذا لم يكن عندنا شباب مقتنع ومناضل؟ هذا هو الاسباب اللي كيجعل هذا الشي، ما عندنا شاي شباب مقتنع في جميع الأحزاب وبدون استثناء اليوم. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

اعتقد أن الجميع على تمام المعرفة بأن الحكومة تتوفر ومنذ مدة طويلة على مشروع لتنظيم الأحزاب في المغرب، وأكثر من ذلك فان مسودة من مشروع القانون سبق أن قدمت إلى الأحزاب السياسية قبل أزيد من سنتين، وشرعت الأحزاب السياسية في دراستها وقد حصل حين ذاك توافق لحكومة السيد عبد الرحمان اليوسفي، مع الأحزاب السياسية نظرا لاقتراب الاستحقاقات الانتخابية على تأجيل دراسة ذلك المشروع إلى ما بعد الانتخابات.

ولذلك قلت بأن الوقت الآن أصبح وقتا ملائما، لان الاستحقاقات الانتخابية انتهت وبالتالي قانون تأسيسي مثل القانون المنظم للأحزاب والذي سينظم من خلال ذلك الحقل السياسي برمته بما يعيد الاعتبار للعمل الحزبي وللعمل السياسي. اعتبر أن قانونا مثل هذا ينبغي أن يدرس في ظروف ملائمة وليس تحت أي ضغط زمني أو نفسي أو سياسي أو غير ذلك، وبالتالي المشروع الآن هو جاهز لدى الحكومة، وقد قامت بتكوير المسودة السابقة وأدخلت عليها التعديلات الضرورية، والحكومة عوض أن تلجأ إلى المسطرة العادية بأن تمرره في مجلس الحكومة ليصل إلى البرلمان، ارتأت نظرا لأهمية هذا القانون أن تجرى في شأنه استشارات واسعة مع المعنيين بالأمر وفي مقدمتهم الأحزاب السياسية.

ولذلك ففي القريب العاجل ستفتح هذه المشاورات وهذه المذاكرات، وحبذا لو يشهد المشهد السياسي المغربي بمجموعه، بكل مكوناته، من ندوات ودراسات ومناقشات حول مقتضيات هذا القانون بما يجعل بلادنا تتوفر على قانون يتجاوب تمام التجاوب مع حاجياتها الحقيقية في إطار المرحلة السياسة التي وصلتها. فجميعا نعرف بأن الأحزاب السياسة هي دعامة البناء الديموقراطي، وبالتالي فهذه الدعامة يجب أن تكون قوية ومتينة، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد الوزير، باسم المجلس أتقدم إليكم بالشكر والتقدير على مساهمتكم الفعالة في هذه الجلسة،

وخصوصا يتعلق الأمر بمواضيع ذات أهمية كبرى عند المجلس وعند الرأي العام.

وننتقل مباشرة إلى السؤال الموالي وهو موجه للسيد وزير التربية الوطنية والشباب حول مراجعة المقررات الدراسية للمستشارين المحترمين السادة: رحو الهلع، رحال الزكراوي، عبد الرحمان اوشن، عبد اللطيف أوعمو، العربي خربوش، حسن واهروش. الكلمة للسيد المستشار المحترم الأستاذ رحو الهلع.

السيد المستشار رحو الهلع:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

قام الشعب المغربي منذ يومين بإحياء الذكرى الأولى للأحداث الدامية التي عرفتها الدار البيضاء في 16 ماي من السنة المنصرمة، إحياء هذه الذكرى هي في نظرنا مناسبة للوقوف من جديد على الأسباب التي كانت وراء هذه المعضلة، معضلة الإرهاب الأصولي ببلادنا.

تابعنا السيد الوزير وبدون شك تابعتم كذلك الندوات والدراسات والأبحاث التي واكبت هذا الحدث خلال سنة وأكدت كل هذه الأبحاث على أن التربية عندها أهمية كبرى خاصة المقررات الدراسية في تهييء وتربية النشء خاصة على المبادئ الأساسية، مبادئ التسامح، مبادئ الأخوة، مبادئ الاعتدال.. وأكد كذلك الباحثون على أن المقررات الدراسية خاصة في بعض المواد كالتربية الإسلامية واللغة العربية، خاصة على مستوى النصوص وكذلك الاجتماعيات فيما يخص التاريخ، تتضمن فقرات ومضامين تفسر من طرف بعض المدرسين في اتجاه الحقد، اتجاه كراهية الآخر، اتجاه التطرف، وبالتالي إلى تكفير المجتمع والإرهاب، وهذا يخلق بالطبع أرضية خصبة للتيارات المتطرفة وللمنظمات الإرهابية. هذا الذي يتركنا نطالب بوقفة حول هذه المقررات الدراسية ومراجعتها كما فعلت ذلك بعض الدول وتفعله أخرى الآن. هناك معضلة السيد الوزير.. يصب في نفس الاتجاه ما عرفه مؤخرا حقل الديني من تأهيل ومن إعادة الهيكلة عمليا الذي سهر عليها أمير المؤمنين مباشرة صاحب الجلالة نصره الله، وهذا حتى هو هذا المعطى هذا كذلك يتطلب ملاءمة هذه المقررات الدراسية.

وفي هذا الإطار هذا طرحنا سؤالنا السيد الوزير باش نعرف من خلاله مدى مواكبة الوزارة، وزارة التربية لهذه التطورات، وهل لدى الوزارة برنامج أو على الأقل تصور لمراجعة هذه المقررات الدراسية خاصة ونحن كشعب نطمح إلى بناء مجتمع ديموقراطي حداثي وتعتبر التربية من الأدوات الأساسية لبناء هذا المجتمع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية للإجابة على السؤال.

السيد حبيب المالكي، وزير التربية الوطنية:

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

نغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد المستشار على طرحه هذا السؤال وكما نعلم جميعا بمناسبة الذكرى الأولى في أحداث 16 ماي، أكد الشعب المغربي مرة أخرى رفضه القوي لكل إشكال العنف أو الكراهية أو العنصرية.. وأود السيد الرئيس أن أخبركم بأن جميع المؤسسات التعليمية منذ أزيد من أسبوع تحتضن أنشطة متعددة وذلك تحت شعار مركزي لنتذكر حتى لا تكرر..

وبطبيعة الحال وزارة التربية الوطنية والشباب لم تنتظر ما حدث في السنة الماضية لتضع مخططا يهدف إلى مراجعة وتجديد البرامج وكذلك المناهج منذ انطلاق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، قامت الوزارة في إطار خطة تعتبر وتعتمد الميثاق كمرجعية، وكذلك تأخذ بعين الاعتبار الكتاب الأبيض كإطار إجرائي، اعتمدت هذه الخطة الهادفة إلى وضع برامج تستجيب لما جاء به السيد المستشار، بل أكثر من ذلك - السيد الرئيس - وضعنا - بمناسبة الموسم الدراسي الحالي 2003 - 2004 - وضعنا مذكرة تتضمن لائحة سوداء لجميع الكتب التي لم تصادق عليها الوزارة، واتخذنا إجراءات صارمة في هذا المجال..

والآن أخبركم بأن في أفق سنة 2005 سيتم تعميم تطبيق جميع البرامج الخاصة بالابتدائي، وكذلك جميع البرامج الخاصة بالإعدادي، وسيدخل إصلاح في هذا المجال الخاص بالثانوي التهييئي انطلاقا كذلك من سنة 2005، ونكون بذلك قد احترمنا ما جاء به الميثاق، ونكون بذلك جعلنا من المدرسة المغربية الجديدة، لا فقط فضاء للتلقين، لتلقين المعرفة، ولكن أهم من ذلك وأكثر فضاء للتربية على المواطنة انطلاقا من القيم ومن الثوابت التي جعلت من المغرب بلد التسامح، بلد

الانفتاح، البلد الذي يسعى إلى فرض الحوار الديموقراطي بطرق سلمية لحل كل الخلافات داخل المغرب وبطبيعة الحال خارج المغرب، شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، إذن لا تعقيب، سننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السياحة شكرا لكم السيد وزير التربية الوطنية والشباب على مساهمتكم، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السياحة حول هيكلة وزارة السياحة للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، عبد الرحيم عماني، حميد العكرود، إبراهيم الرميلي، العلمي التازي، لحسن بيجديكن، إبراهيم الحب. الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال. الكلمة للسيد الرئيس

السيد المستشار المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

اخواني المستشارين المحترمين

تعتبر هيكلة وزارة السياحية ضرورية لمواكبة التحديات الحالية والمستقبلة، وذلك من خلال تحديد الاختصاصات وتأهيل الأطر والتنسيق الفعال بين جميع المتدخلين وكذلك هيكلة المكتب الوطني للسياحة حتى يصبح أداة فاعلة وأكثر مردودية، وتحديد مهامه في التسويق وتحسين صورة المغرب في اعتماد مقاربة جديدة واستراتيجية تسويقية.. لتعزيز تواجدنا في مختلف الأسواق التقليدية وغزو الأسواق الجديدة.

أذن نسائلك السيد الوزير المحترم على الهيكلة العامة لوزراتكم والمكتب الوطني للسياحة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد عادل الدويري، وزير السياحة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس

السيدة المستشارون المحترمون

فلابرامج الطموحة لحظة 2010 والتي تهدف إلى مضاعفة حجم النشاط السياحي 3 مرات ببلادنا وباستقبال 10 ملايين سائح في مدة 10 سنوات تجبرنا على إعادة هيكلة وزارة السياحة وكذلك المكتب الوطني للسياحة، خاصة وأنهما كانتا تاريخيا متواضعتين سواء فيما يخص الميزانية أو فيما يخص حجم الأطر المؤهلة أو منهجية العمل، فبالنسبة للوزارة تمت إعادة هيكلة أو لا المديرية المختصة بخلق المنتوج الجديد، حيث أعطيت لها مهام جديدة، ولهذا تم خلق خليات مختصة داخل هذه المديرية يتمثل عملها في خلق أو إعادة هيكلة أو تنمية المنتوج والذي ينقسم إلى 3 أنواع إلى منتوج المخطط الأزرق وهو إنشاء 6 محطات شاطئية جديدة.

2- المنتوج الشاطئي أو التقليدي الموجود حاليا شاطئي أو ثقافي عفوا الموجود حاليا.

3- المنتوج ذو الطابع المحلي من سياحه قروية وسياحة وسياحة جبلية مثلا.

أما فيما يخص التدبير الموارد البشرية تم تنظيم استجواب فردى هم جميع أطر الوزارة على صعيد الإدارة المركزية والمصالح الخارجية، بمساعدة خبراء مختصين وتم على إثره تهييء برنامج تكوين تكميلي لكل إطار حسب اختصاصات تهييئه واحتياجاته.

4- تم تحديد مهات المندوبيات الجهوية للوزارة بوضوح ودقة حسب خاصيات كل منطقة، وسنطلق إعادة هيكلة المصالح الخارجية بالوزارة حسب الإمكانيات البشرية والمالية المتوفرة.

5- تم كذلك تحديد شروط تكييف المكتب للتكوين المهني وإنعاش الشغل وتسيير معاهد التكوين التابعة للوزارة قصد منحها الإمكانيات المادية وكذلك البشرية للوصول إلى 8500 خريج سنويا في أفق سنة 2010، ستعرف السنة الحالية انطلاق عملية تحسين فعالية الفرق المختصة في كل من التخطيط والإحصائيات وجودة التخدمات ومراقبتها وذلك قصد إشراك المهنيين في خلق المرصد الوطني للسياحة.

أما فيما يخص المكتب الوطني المغربي للسياحة فتعامل وطيد مع السيدة المديرة لهذه المؤسسة انطلقت عملية إعادة هيكلة المكتب في شهر يوليوز من 2003، وهدفنا هو أولا الوصول إلى أعلى خبرة في معرفة الأسواق المصدرة، ولهذا أنشئ قسم جديد يختص في الدراسات العلمية لميولات الأسواق المصدرة للسياح.

ثانيا: دفع تسويق المنتوج المغربي عند منظمي الإسفار وشبكات التوزيع لتحقيق نتائج على المدى القصر.

ثالثا: التحكم في التقنيات الاتصال الحديثة.

رابعا: ترسيخ قيم استحقاقية وقيم العمل وقيمة الجدية للمكتب.

كما اعتمدت طرق جديدة وعقلنة في توزيع ميزانية الإنعاش وغزو الأسواق.

فأود أن أنوه بالأطر وبالمجهودات التي يقوم بها لا في وزارة السياحة ولا في المكتب الوطني للإنعاش السياحة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، ننتقل... الكلمة في إطار التعقيب. للمستشار المحترم.

السيد المحترم عبد الرحيم عماني:

شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس

السيدان الوزيران

السادة المستشارون

أنا اشكر السيد الوزير على جوابه، ولكن كان أؤكد بأن هيكلة وزارة السياحة ما هي شاي هي إدارة واحدة، أو إدارتين، بل هيكلة بمفهومها الشمولي، وهي إعادة الهيلكة، فهي ضرورة ملحة فتمشيا مع متطلبات التحديات في أفق 2010 لجعل السياحة الركيزة الأولى للاقتصاد الوطني، وقاطرة للتنمية المستديمة لبلدنا وكذلك تطبيقا للاتفاق الإطار الذي أمضي أمام صاحب الجلالة في 29 أكتوبر 2001، وخصوصا الدينامية المؤسساتية والفصول 30 - 31 - 33 - 54 - 55.

هذا فيما يخص وزارة السياحة، فيما يخص المكتب الوطني للسياحة أظن بأنه هو مكتب الدراسات ويسمى بمكتب الدراسات "دي لوات" قام بدراسة بطلب من المكتب الوطني للسياحة ووزارة المالية والاقتصاد والسياحة والخوصصة، آنذاك في سنة 1999، وكان مجلس الإدارة في 1 مارس 2000 صادق على هذا المشروع بقرار أو مشروع قانون.. ولو إنا متفق مع السيد الوزير لأن كنظن بأنه هو ما هو شاي موافق على هذا مشروع القانون، أنا متفق معه لان فيه نواقص كثيرة، ولكن منذ فاتح مارس 2000 ونحن ننتظر دائما السيد الوزير يعدل ويجيب لنا بمروع قانون جديد وأما يقدم لنا، ونحن مستعدين نقوم بتعديلات وعندنا، أو يخلينا حنايا راه حنا مستعدين نقدم مشروع قانون خاص بالمكتب الوطني للسياحة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس

أشكر السيد المستشار المحترم على تدخله ونقول طبعا ان أهم شيء نتائج، والنتائج نعم على المدى القصير ولكن كذلك على المدى المتوسط، ففيما يخص المردودية والفعالية أهم شيء على المدى القصير هو الرفع من مردودية الموارد البشرية وتنظيم وإعادة تنظيم المكتب والعمل بالجدية وبكفاءة وبمساعدة الخبراء وفي هذه السنة سنة 2004 أو سنة 2005 نتمنى تدريجيا ننتقل من هذه المرحلة إلى مرحلة قانون جديد يؤسس المكتب الوطني للسياحة، ولكن في نظري النتائج على المدى القصير هي أهم شيء وهذه النتائج لا نحتاج إلى القانون لنحققها ولكن نحتاج الرفع من جودة المكتب ومن تنظيم المكتب، تحسين المكتب.. وهذا الشيء هو الذي نقوم به اليوم. وشكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير... يتعلق الأمر بالتسيير السيد المستشار؟

تفضلوا في إطار نقطة نظام السيد سعيد التدلاوي.

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس

غير السيد الرئيس، أرسلت لكم مجموعة من الأسئلة يمكن تساءلتم عن سبب إرسالهم. إذا رجعتم إلى تواريخهم تجدهم كلهم لسنة 2004، سؤالنا مع كامل الأسف السيد الرئيس سألتم واش على تسيير الجلسة، بالفعل أنا آسف ولكن استسمح لكن الموضوع مثلا ديال وزير السياحة موضوع مهم والمواضيع التي سبقت حتى هي كذلك، ولكن أنا آسف آالسيد الوزير.. آالسيد الرئيس إن سؤالنا اللي هو ديال 2003 كان في الترتيب من المفروض انه يكون الفوق ما يكون شاي آخر سؤال والبث الآن غادي يتقطع، الآن حاليا ما يزيد على 2 ملايين من المواطنين ينتظرون هذا السؤال، 400 قارب كاينة في الداخلة وفي بوجدور في العيون وفي الدار البيضاء وفي آسفي وينتظرون هذا الموضوع اللي عنده أهمية مهمة جدا خصوصا بالموضوع الذي احتفظ به في الأسبوع الفارط..

ولهذا أنا معذرة لجميع الإخوان اللي الآن ينتظرون هذا السؤال لأنه تبرمج إلى آخر ساعة والبث سينتهي وباقي سؤال السياحة ما غادي شاي يمكن لنا ندوز هذا السؤال أنا التمس من الرئاسة باش تأجل سؤالي وتحفظ

لي بحقي في الأسبوع المقبل إن شاء الله ويكون في القائمة في المقدمة ويكون في أول سؤال حتى يتدرج راه سؤال مهم، مهم جدا راه المغاربة كلهم ينتظرونه، معذرة لجميع الموطنين الذين ينتظرونه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السد المستشار، أولا لابد من التذكير أن اللجنة المكلفة بترتيب الأسئلة هي مكونة من رؤساء الفرق، وأنتم أحد أعضائها

ثانيا الأسئلة كلها، الأسئلة الشفوية كلها - اسمح لي - أنتم أحد أعضاء اللجنة المسؤولة عن ترتيب اختيار الأسئلة ولهذا إذا طلبتم تأجيل السؤال فسيطبق في شأنه القانون الداخلي للمجلس وسيبرمج في إحدى الجلسات المقبلة.

ننتقل إلى السؤال الموالي ويتعلق الأمر بتدهور سوق ألمانيا وآثارها على السياحة ببلادنا للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، عبد الرحيم عماني، حميد عكرود، إبراهيم الرميلي، العلمي التازي، لحسن بيجديكن، إبراهيم الحب. فليتفضل رئيس الفريق لشرح سؤاله.

السيد المستشار المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

أتأسف السيد الرئيس لهذه نقطة نحن في جلسة منظمة بقانون المجلس نحترمه وسؤالنا هو تابع لسؤال سابق وأعطيتم لتمرير سؤال داخل سؤالين وهو كان في نقطة نظام أصبح سؤال... طرح سؤال، نتأسف لهذا التعامل السيد الرئيس اضطر..

مرة أخرى سأعود لقطاع السياحة وهو من الثوابت التي يعلق عليها المغرب آمالا كثيرة، تعتبر ألمانيا أول بلد في أوربا بالنسبة لقطاع السفر بحوالي 135 مليون سفر سياحي منها 75 مليون بمصاريف تقدر بأكثر من 50 مليار أورو، الملاحظ بالنسبة للمغرب انه لا يمكن إنجاح تحدى أفق 2010 باستقبال 10 ملايين سائح بدون المساهمة الفعالة للسوق الألمانية. غير إننا نتأسف جميعا لتدهور عدد الوافدين وليالي المبيت بالنسبة للألمان وذلك منذ 3 سنوات حيث تقلص مما أثر سلبا على السياحة المغربية خصوصا وجهة أكادير.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن الخطوات العملية والمستعجلة التي قمتم بها لتدارك هذا التقلص والتدهور لأكبر سوق أوربي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد وزير السياحة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس

بسم الله

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

تاريخيا في بلادنا يعتبر المنتوج المقدم للسوق الألمانية هو منتوج وجهة أكادير على الخصوص، وكما جاء في سؤالكم تبين من خلال المعطيات الإحصائية للسنوات الخمس الأخيرة، أن السوق الألمانية بدأت تسجل بعض التراجعات بالنسبة للوجهة المغربية انطلاقا من سنة 1999، أي سنتين قبل دخول القطاع السياحي بأكمله في فترة تراجعية.

وهنا يجب التذكير بأن السنوات ما بين 1996 و2000 كانت تسجل ارتفاعا سنويا مهما جدا في النشاط السياحي ببلادنا. ولهذا السؤال الحقيقي هو لماذا ابتعد منظمو الأسفار الألمان عن تسويق وجهة أكادير لما كانت اليساحة تعرف ارتفاعا، وكانت نسبة تشغيل في الفنادق تصل إلى مستوى مرتفع؟ فالتحليل هو أن:

1- عرضت من طرف الوجهات المنافسة منتوجات جديدة من الجيل الجديد فيما يخص الوجهات الشاطئية وعرضت محطات شاطئية جديدة مثلا من طرف مصر في محطات شرم الشيخ، أو مثلا من طرف تركيا لما كان المغرب في نفس الوقت يقدم وجهة شاطئية واحدة للسوق الألمانية والتي كانت في المستوى الدولي، أقصد طبعا وجهة أكادير بمنتوج لم يتغير خلال سنوات.

2- ارتفاع نسبة التشغيل في الفنادق المغربية في الفترة التصاعدية مابين 96 و2000، غالبا ما دفعت الفنادق إلى فرض أسعار مرتفعة مما دفع منظمي الأسفار الألمان إلى البحث عن وجهات أخرى تقدم مرونة في المفاوضات بين منظمي الأسفار وأصحاب الفنادق، أو إلى الوجهات التي تمتلك فيها منظمي الأسفار مباشرة.

3- لا تكتسب بلادنا صورة قوية وواضحة إلا في سوق واحدة ألا وهي السوق الفرنسية. وهذا تبين على الخصوص بعد أحداث الدار البيضاء حيث ساعدت بدون شك أحداث الدار البيضاء في حدة تراجع السوق الألمانية خلال الفترة الماضية، كذلك وبكل الشفافية كانت معرفة السوق الألمانية من طرف الجميع غير كافية. فلهذه الأسباب، نظمنا وبصفة استعجالية سفر إلى

ألمانيا برفقة بعض المهنيين لتحليل الوضعية مع أهم منظمي الأسفار.. ولاقتراح حلول على المدى القصير والمتوسط لمعالجة الوضعية، ثم نركز حاليا الجهود على إعادة هيكلة منتوج اكادير والرفع من جودة الوجهة، وهذا ما انطلقنا فيه بتنسيق مع الجماعات المحلية المعنية والمجلس الجهوي للسياحة وعبر المنهجية الجديدة المعقلنة التي وضعتها الحكومة.

4- وبدون شك أن إنشاء محطات جديدة من الجيل الأخير المبرمجة ضمن المخطط الأزرق ستساهم من الرفع من عدد السياح من السوق الألمانية.

5- وأخيرا رفعنا من الميزانية المخصصة للإنعاش في السوق الألمانية ونستعمل هذه الميزانية للدخول في اتفاقيات استراتيجية مع منظمي الأسفار لتحقيق نتائج على المدى القصير.

ولابد أن أذكركم جميعا أن عدد السياح بصفة إجمالية قد ارتفع بنسبة 20٪ في الشهور الأولى من سنة 2004 مقارنة مع سنة 2003 على الرغم من الصعوبات في السوق الألمانية.

أشكر الجميع على الاهتمام. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم

السيد المستشار عبد الرحيم عماني:

شكرا السيد الرئيس

السيدان الوزيران

السادة المستشارون

في الحقيقة أن المجهودات المبذولة تستحق الشكر والثناء، ولكنها غير كافية، جواب السيد الوزير اخذ تقريبا ثلثين وهو تحليل، نحن لم نكن ننتظر تحليل كنا ننتظر ما هي الخطوات العملية وما هو البرنامج العملي المنتوج لم يكف وأنا متفق معه لما يقول بأن صورة المغرب غير موجودة بالألمانية، يجب بناؤها، ثانيا جاء الوقت باش نفكر في زمن المغرب بألمانيا أو بالقيام بقوافل سياحية عبر المناطق الألمانية.

فتح مندوبية جديدة بفرنكفوت وبرلين ولميونخ لان عندنا واحدة اللي كاينة في ليسو دورق.

- الإسراع بتعيين مندوب للمكتب الوطني للسياحة بألمانيا لأنه هو غير يعقل السوق الألمانية التي عندها 70 مليون سفر بالخارج وباقي المندوب الآن بالنيابة، لان المندوب منذ شهر يناير عندك هو الآن يتكلف بسويسرا ويقوم بالنيابة في ألمانيا، فكيف بغيتو تحسن صورتنا.

- الإسراع كذلك بتعيين مسوقين في ألمان كما هو الشأن بالنسبة للبلدان المنافسة، كمصر وتونس وتركيا لان عندا تقريبا من بين 5 و9 ديال المسوقين أجانب لكل مندوبية فعلى كل حال خص برنامج شمولي لان هو المنتوج هو مهم المنتوج يكون عندنا، وعندك مهم بأن واد تاغزولت غادية تجيب فنادق جديدة ولكن صورة المغرب هي اللي عندك مهمة وكذلك التسويق المشترك مع منظمي الرحلات، ما يسمي بتوربوراتو وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير

السيد وزير السياحة:

بعجالة وباختصار شكرا السيد المستشار المحترم على تدخله، لأنني غادي نمشي في نفس الاتجاه وبغيت نقول بأن على المدى القصير الفعالية والمردودية غادي تجي عبر الاتفاقيات والتسويق المشترك مع منظمي الأسفار، لأن الحكومة المغربية دخلت في اتفاقيات استراتيجية مع منظمي الأسفار على السوق الألماني، توقعت اتفاقية مهمة جدا في معرض برلين مع أهم منظمي الأسفار في ألمانيا وهو معروف من طرف السيد المستشار وغادي توقع اتفاقيات في الأسابيع المقبلة مع منظمي الأسفار الأخرى. وإن شاء الله أنا ملتفو أننا سنحقق نتائج إيجابية وارتفاع في عدد الألمان الوافدين على المغرب انطلاقا من سنة 2005 مقارنة مع سنة 2004 شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السؤال الأخير المبرمج في هذه الجلسة موجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والشباب المكلف بالشباب حول الإهمال لدار الشباب وملاعب كرة القدم بالأقاليم للمستشارين المحترمين السادة: الحاج الدرمومي، حسن فرحي، كرم محمد سعيد، عبد المجيد العزوزي، بوسلهام بيتا، بنعسى بنزروال، عبد للرحيم الشرقاوي. فليتفضل المستشار المحترم عبد الرحيم الشرقاوي.

السيد المستشار عبد الرحيم الشرقاوي:

إن سؤالنا مهم ومهم جدا ويهم الشباب، الشباب تينتظر هذا السؤال اللي فيه درا الشباب وفيه كرة القدم بالخصوص وعندنا شباب اللي مواعدينهم أنهم غادي يشوف التغطية هذا السؤال مهم الذي ينتظروه من

الشاب ديالنا وزير الشباب باش يشوفه في التلفزة، ما ساعد شاي الوقت وانتم السيد الرئيس ماشي الغلط يرجع إليكم، يترجع لبعض الناس الذين لم يحترموا القانون، لا يحترمون الوقت الضبط، كاين اللي اخذ 4 دقائق عوض 3، كاين اللي اخذ 12 إلى آخره، فانا طلبت من السيد الوزير باش يسمح لنا ونؤخر هذا السؤال إلى يوم الثلاثاء المقبل إن شاء الله الرحمن الرحيم بحول الله، بموافقة نظرا للشباب لإن أعطيناهم وعد أننا سنلقى هذا السؤال، أما السؤال بيننا ما كافي شاي، خص الناس.... اللي إن شاء الله الرحمن الرحيم نخرج منهم اللاعبين اللي غادي يخلق..

السيد رئيس الجلسة:

إذن يؤجل نظرا.... يؤجل السؤال إلى الأسبوع المقبل، وشكرا لكم جميعا، ورفعت الجلسة.

رئيس مجلس المستشارين

مصطفى عكاشة